جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

أثر الضرورة الصوتية في التراكيب النحوية في ضوء معطيات الدرس اللغوي الحديث

إعداد

د/ حسين خميس محمود شحاتة
الأستاذ المشارك بجامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية
وأستاذ العلوم اللغوية المساعد بكلية الآداب جامعة بني سويف

(العدد السادس والثلاثون)
(الإصدار الثاني .. مايو)
(١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م)

علمية - محكمة - ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

أثر الضرورة الصوتية في التراكيب النحوية
في ضوء معطيات الدرس اللغوي الحديث

حسين خميس محمود شحاتة
الأستاذ المشارك ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية.
قسم العلوم اللغوية، كلية الآداب، جامعة بني سويف، مصر .
البريد الإلكتروني:dr.hussan78@yahoo.com

الملخص:

جدير بالذكر أنَّ النحاة الأوائل عندما استقرءوا وجوه اللغة العربية من كلام العرب، وأرادوا أن يقعدوا لهذه اللغة رُوعيت الجوانب الصوتية المتعلقة بتحقيق مبدأ السهولة في النطق، والخفة في اللفظ، وتجنب كل ما شأنه أن يحدث ثقلا في النطق، أو كان متعذرًا. ومراعاة هذه الجوانب الصوتية كان – في غالبية الأحيان– ضروريًّا في تشكيل القواعد النحوية ؛ مما جعل التركيب النحوي ينحو نحوا معينا اضطراريًّا، حتى وإن كان في ذلك عدول عن الأصل الذي وضعت له القاعدة النحوية. وكذلك برزت هذه الضرورة الصوتية في جنوح بعض القواعد النحوية على مستوى التركيب أو المفردة –جنوحًا اضطراريًا– إلى اتجاه تركيبي معين، فُرض عليها؛ مراعاة لهذه الضرورة الصوتية؛ لتحقيق الخفة في النطق. ومصطلح الضرورة الصوتية ورد في مؤلفات القدامى والمحدثين، وقد آمن اللغويون العرب القدامى بصحة هذه الضرورة الصوتية، واستعانوا بها في توجيه بعض المسائل النحوية التي خرجت عن الأصل، وكذلك العادات النطقية التي كانت سائدة في اللهجات العربية القديمة؛ حتى أنهم جعلوا من قاعدة السهولة والتيسير وكراهة التثقيل مسوغا للخروج عما تعارفوا عليه من قواعد. ومن ثمَّ يمكن القول بأنَّ سبب عدول بعض التراكيب النحوية عن الأصل– ومنه تقدير علامات الإعراب في الاسم المقصور، والمنقوص، مع أنَّ الأصل الظهور– هو مراعاة لهذه الضرورة الصوتية، المتمثلة في تجنب الثقل، والتعذر، وتحقيق الخفة

والسهولة في النطق. وثمة أسئلة يحاول البحث أن يجيب عنها، منها: هل ثمة ضرورة صوتية – بالفعل– في بعض التراكيب النحوية؟ وما هي آثارها في هذه التراكيب؟ وما هي صورها؟ وهل رُوعيت هذه الضرورة عند تقعيد النحاة لقواعد النحو؟ وما هي فائدتها؟، وماذا تعني الضرورة الصوتية؟ وما علاقة الضرورة الصوتية بالعلة النحوية؟.

الكلمات المفتاحية: الضرورة الصوتية، التراكيب النحوية، الدرس اللغوي، النحو، اللهجات.

The effect of phonetic necessity on grammatical structures in the light of the data of the modern linguistic lesson

Hussein Khamis Mahmoud Shehata
Associate Professor, Umm Al -Qura University, Saudi Arabia.
Department of Linguistics, Faculty of Arts, Beni Suef University, Egypt.
Email: dr.hussan78@yahoo.com

Abstract:
It is worth mentioning that the first grammarians, when they extrapolated the aspects of the Arabic language from the speech of the Arabs, and wanted to base themselves on this language, the phonetic aspects related to the realization of the principle of ease in pronunciation, lightness in pronunciation, and avoidance of everything that would cause weight in pronunciation, or was impossible. Considering these phonetic aspects was - in most cases - necessary in forming grammatical rules. Which made the grammatical structure tend towards a certain imperative, even if that was a departure from the original for which the grammatical rule was developed. Likewise, this phonetic necessity appeared in the delinquency of some grammatical rules at the level of the syntax or the word - an imperative delinquency - to a specific synthetic direction that was imposed on it. Considering this vocal necessity; To achieve lightness in pronunciation. The term phonetic necessity was mentioned in the writings of ancient and modern scholars, and ancient Arab linguists believed in the validity of this phonetic necessity, and used it to direct some grammatical issues that departed from the original, as well as the pronunciation habits that were prevalent in the ancient Arabic dialects. They even made the rule of ease and facilitation and the hatred of overburdening a justification for deviating from the rules they are familiar with. Hence, it can be said that the reason for the deviation of

some grammatical structures from the original - including estimating the signs of inflection in the limited and incomplete noun, although the origin is appearing - is observance of this phonetic necessity, represented in avoiding heaviness, impossibility, and achieving lightness and ease in pronunciation. There are questions that the research tries to answer, including: Is there a phonetic necessity - indeed - in some grammatical structures? What are the effects of these compositions? And what are its pictures? Was this necessity taken into account when the grammarians relied on the rules of grammar? What is its usefulness? What does phonological necessity mean? And what is the relationship of the phonetic imperative with the grammatical vowel؟

Keywords: Phonetic necessity, Grammatical structures, Linguistic lesson, Syntax, Dialects.

المـــــــــــقدمة

مما لا شك فيه أنَّ الإنسان يميل في نطقه للأصوات – بفطرته السليمة، وقريحته النقية– إلى تلمُّسِ كلَّ ما هو سهل ، وخفيف على أعضاء نطقه ، والابتعاد كلَّ البعد عن كل ما هو ثقيل ، وعصيٌّ في نطقه على هذه الأعضاء ، ويحتاج إلى مجهود كبير، من شأنه أن يحدث إجهادا لهذه الأعضاء النطقية ؛ تبعا لقانون الجهد الأقل، أو الاقتصاد في الجهد– كما ذكر ذلك اللغويون– ، والذي يرمي إلى للتخلص من المجهود الناتج عن الثقل الصوتي ،الناشئ عن نطق بعض الأصوات الثقيلة ،داخل بعض التراكيب اللغوية، والأبنية الصرفية .وهو ما أشار إليه الدكتور **إبراهيم أنيس** بقوله : "يميل الإنسان بالسليقة ،والفطرة – في نطقه لأصوات لغته – إلى الاقتصاد في المجهود العضلي، وتلمس أسهل السبل مع الوصول إلى ما يهدف إليه، من إبراز للمعاني، وإيصالها إلى المتحدثين معه – إلى استبدال السهل من أصوات لغته بالصعب الشاق الذي يحتاج إلى مجهود عضلي أكبر."[1] واللغة العربية في ذلك شأنها شأن باقي اللغات ،تبنت هذا المبدأ على مستوياتها الأربعة كافة، بما فيها المستوى التركيبي، حيث مالت إلى التخفيف والتيسير، والتخلص – ما أمكن – من كل ما يولد ثقلا أو تعذرًا في النطق. ولذلك كانت البنية التركيبية للكلمة في العربية قائمة على هذا الأساس، وهو الخفة في النطق، والجمال في السمع. وهذا ما حدا بعضهم إلى القول: "بأنَّ الانتقال من الثقيل إلى الخفيف هو القياس."[2] وجدير بالذكر أنَّ النحاة الأوائل عندما استقرءوا وجوه اللغة العربية من كلام العرب، وأرادوا أن يقعدوا لهذه اللغة رُوعيت هذه الجوانب الصوتية المتعلقة بتحقيق مبدأ

(١) انظر: الأصوات اللغوية، ص: ١٦٥–١٦٦، ولحن العامة والتطور اللغوي، ص: ٥٠

(٢) انظر: شرح الشافية لنقرة كار، ص: ٧٦، وظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص: ٧١

السهولة في النطق، والخفة في اللفظ، وتجنب كل ما شأنه أن يحدث ثقلا في النطق، أو كان متعذرًا. ومراعاة هذه الجوانب الصوتية كان – في غالبية الأحيان– ضروريًّا في تشكيل القواعد النحوية ؛ حتى أننا لا نبالغ إذا قلنا بأنها ترتقي – في مواضع جمة –إلى حكم اضطراري ، أطلقنا عليه الضرورة الصوتية، والتي جعلت التركيب النحوي ينحو نحوا معينا اضطراريًّا ، حتى وإن كان في ذلك عدول عن الأصل، الذي وضعت له القاعدة النحوية. وكذلك برزت هذه الضرورة الصوتية في جنوح بعض القواعد النحوية على مستوى التركيب أو المفردة – جنوحًا اضطراريًا – إلى اتجاه تركيبي معين، فُرض عليها؛ مراعاة لهذه الضرورة الصوتية؛ لتحقيق الخفة في النطق. وجدير بالذكر أنَّ استخدام مصطلح الضرورة الصوتية ورد في مؤلفات القدامى والمحدثين، وأنني لست بِدعا في استعمال هذا المصطلح ،حتى أنَّ العكبري قد وسمه – في بعض المواضع – بالاضطرار. وسيأتي الحديث عن ذلك بإسهاب في البحث. وقد آمن اللغويون العرب القدامى بصحة هذه الضرورة الصوتية، واستعانوا بها في توجيه بعض المسائل النحوية التي خرجت عن الأصل، وكذلك العادات النطقية التي كانت سائدة في اللهجات العربية القديمة؛ حتى أنهم جعلوا من قاعدة السهولة والتيسير، وكراهة التثقيل مسوغا للخروج عما تعارفوا عليه من قواعد. ومن ثمَّ يمكن القول بأنَّ سبب عدول بعض التراكيب النحوية عن الأصل – ومنه ،تقدير علامات الإعراب في الاسم المقصور، والمنقوص، مع أنَّ الأصل الظهور – هو مراعاة لهذه الضرورة الصوتية، المتمثلة في تجنب الثقل، والتعذر، وتحقيق الخفة والسهولة في النطق. وعليه فالضرورة الصوتية تمثل عنصر اتزان في اللغة، بما تحققه من سهولة النطق، وترك للثقل . وثمة أسئلة يحاول البحث أن يجيب عنها ،منها: هل ثمة ضرورة صوتية – بالفعل – في بعض التراكيب النحوية ؟، وما هي آثارها في هذه التراكيب ؟ وما هي صورها ؟ وهل رُوعيت هذه الضرورة عند تقعيد النحاة لقواعد النحو؛ بناءً على ما استقرءوه من كلام العرب ؟ وما هي

فائدتها ؟، وماذا تعني الضرورة الصوتية ؟ وما علاقة الضرورة الصوتية بالعلة النحوية ؟وهل ورد هذا المصطلح عند القدماء أو المحدثين؟ .....وغيرها من الأسئلة المطروحة داخل البحث، والتي يحاول البحث أن يجيب عنها.

حدود الدراسة:

أولا: التراكيب النحوية التي حدث فيها عدول عن الأصل؛ مراعاة للضرورة الصوتية، المتمثلة في تحقيق مبدأ السهولة والتخفيف، والبعد عن كل ما هو مستثقل.

ثانيا: التغيرات الصوتية الاضطرارية وغير الاضطرارية ، التي حدثت في بعض الأبواب النحوية، وبعض الأنماط النحوية،؛ لتحقيق مبدأ السهولة والخفة. وجدير بالذكر أنَّ الدراسة لم تتطرق إلى أثر الضرورة الصوتية في الأبنية الصرفية، بل اقتصرت – فقط – على القواعد النحوية ، سواء على مستوى التركيب أو المفردة. (١)

(١) وجدير بالذكر أنَّ هناك مواضع في البحث يمكن إدراجها تحت باب " البنية الصرفية" من وجهة نظر بعض الباحثين، وهذا يبدو – للوهلة الأولى – متعارضًا مع عنوان البحث ، الموسوم بـ" أثر الضرورة الصوتية في التراكيب النحوية .... " . ويُردُّ على ذلك بأنَّ الباحث أورد هذه المواضع تحت مسمى " التراكيب النحوية " ، لعدة أسباب ، منها : أن هذه المواضع تتداخل فيها البنية الصرفية مع البنية التركيبية تداخلا تكامليًّا ، فكل منهما يكمل معنى الآخر، ولا يمكن الفصل بينهما بسهولة . ولذا رأى الباحث إدراجها تحت البنية التركيبية ؛ تمشيا مع منهج القدماء في عدم الفصل بينهما، وإدراجهما تحت مسمى " التراكيب النحوية " ، أو "النحو العربي".

وقد اقتضت خطة البحث أن يقع في مدخل ، تناولت فيه:

- أولا: مفهوم الضرورة الصوتية.
- ثانيًا: العلاقة بين العلة النحوية، والضرورة الصوتية.
- ثالثًا :الفرق بين الضرورة الصوتية، والضرورة الشعرية.

وثلاثة مباحث، تدور حول فكرة أثر الضرورة الصوتية في بعض التراكيب النحوية، وهي :

- **المبحث الأول :** أثر الضرورة الصوتية في القواعد النحوية العامة .
- **المبحث الثاني:** أثر الضرورة الصوتية في إنشاء ظواهر نحوية مخالفة للأصل.
- **المبحث الثالث:** أثر الضرورة الصوتية في القواعد الجزئية الخاصة بظواهر عارضة .

ثم الخاتمة، التي اشتملت على أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، وقائمة المصادر والمراجع. والله أسأل أن ينفعنا بما علمنا،وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل؛ إنه سميع مجيب الدعوات.

المدخل:

أولا: مفهوم الضرورة الصوتية :

قد يظن القارئ لعنوان البحث – للوهلة الأولى – أنَّ ثمة علاقة بين مصطلحي الضرورة الشعرية، والضرورة الصوتية، وأنَّ مصطلح الضرورة الصوتية جاء محاكيا لمصطلح الضرورة الشعرية، والأمر خلاف ذلك ، فمصطلح الضرورة الصوتية ليس مأخوذا من الشعر، وقد وجد الباحث أنَّ القدماء والمحدثين أشاروا إلى هذا المصطلح في مؤلفاتهم، ومن ثم فهو مصطلح قائم بذاته، وليس مستعارا من الشعر، ولم يفرد أحد من القدماء أو المحدثين – فيما أعلم – لهذا المصطلح عنوانا مستقلا، بل جاء هذا المصطلح عَرضَا في بعض المؤلفات الحديثة والقديمة، وربما ورد هذا المصطلح تحت عنوان "الضرورة"، ويقصد به الضرورة الصوتية، كما عند العكبري في اللباب كما سيأتي.

أ- **تناول القدماء لمصطلح الضرورة الصوتية:** حيث ورد هذا المصطلح – بلفظ الضرورة – في ثنايا مؤلفاتهم، ومنهم:

١- **ابن جني: حيث قال**" وسبب ترك النقل في المفتوح انفراد الفتح عن الضم والكسر في هذا النحو؛ لزوال الضرورة فيه ومعه، ألا ترى إلى صحة الياء والواو جميعا بعد الفتحة، وتعذر الياء الساكنة بعد الضمة، والواو الساكنة بعد الكسرة، وذلك أنك لو حذفت الضمة في (يرمِيون)، ولم تنقلها إلى الميم لصار التقدير: إلى يرمِون، ثم وجب قلب الواو ياءً، وأن تقول: هم يرمِين، فتصير إلى لفظ جماعة المؤنث. وكذلك لو لم تنقل كسرة الواو في (تغزوِين) إلى الزاي، لصار التقدير إلى: (تغزُين). فوجب أن تقلب الياء لانضمام الذي

قبلها واوًا، فتقول للمرأة: أنت تغزون، فيلتبس بجماعة المذكر."[١] وهو يعني – هنا – بالضرورة، الضرورة الصوتية.

٢- **ابن يعيش:** ذكر ابن يعيش مصطلح الضرورة في ثنايا كلامه عن أصالة المبني في البناء على السكون، وأن تحريكه لا يكون إلا لضرورة، وهو يشير – هنا – إلى الضرورة الصوتية، حيث قال: "كان القياس في كلِّ مبني السكون، لوجهين: أحدهما: أنَّ البناء ضد الإعراب، وأصل الإعراب يكون بالحركات المختلفة؛ للدلالة على المعاني المختلفة. فوجب أن يكون البناء هو ضده. والوجه الثاني: أنَّ الحركة زيادة مستثقلة بالنسبة إلى السكون، فلا يُؤتى بها إلا لضرورة تدعو إلى ذلك."[٢] وابن يعيش يقصد –هنا – بمصطلح الضرورة، الضرورة الصوتية التي تكون عند الاضطرار؛ حتى لا يلتقي ساكنان.

٣- **العكبري:** قال العكبري: "فإن قيل: لما فَتحتَ (الكافَ) ،وكسرت (اللام والباء)؟ قيل: الأصل في الحروف الأحادية الفتح؛ لأنها تبدأ بها، والابتداء بالساكن الذي هو الأصل الأول محال، فحرِّكت. والضرورة تندفع بأخف الحركات ."[٣] فالعكبري –هنا – يقصد بالضرورة التي تندفع بأخف الحركات، الضرورة الصوتية، وإن كان لم يصرح بلفظ الصوتية صراحة؛ إلا أنه يفهم من سياق كلامه؛ لأن البدء بساكن متعذر، ولذلك تأتي الحركة اضطرارية ،كضرورة صوتية .ويقول العكبري في موضع آخر: "...وأصل حركتها الكسر؛ لأن الأصل الإسكان، ولكن دعت الضرورة إلى التحريك، فصار التحريك لالتقاء الساكنين، أو كالتحريك له، وإنما يُضمُّ إذا انضم

(١) انظر: الخصائص ١٣٩/٣

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٨٨/٢

(٣) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري ٣٦٢/١

الثالث لثقل الخروج من كسر إلى ضم لازم، وضمَّت إتباعا للثالث."[١] وذلك في معرض حديثه عن أحكام همزة الوصل، ووسمها في موضع آخر بالاضطرار، حيث قال –عند حديثه عن أسباب كسر نون المثنى –: ".....أحدها أن تحريكها مضطر إليه؛ لئلا يلتقي ساكنان، والأصل فيها السكون."[٢]

ب–تناول المحدثين لمصطلح الضرورة الصوتية:

١– إشارة الدكتور رمضان عبد التواب لمصطلح الضرورة الصوتية:

يقول الدكتور **رمضان عبد التواب** – وذلك عند ردِّه على من ذهب إلى أنَّ حركات الإعراب لا تدل على معاني الفاعلية، والمفعولية، وإنما جيء بها للتخلص من التقاء الساكنين عند الوقف: "...ثالثا: الرسم القرآني، الذي نقل إلينا متواترا، يؤيد وجود الإعراب في العربية الفصحى، وأنه ليس من اختراع النحاة، وإلا فكيف نفسر وجود الألف في الخط العثماني، في حالة المنصوب المنون. وإننا إذا نظرنا – مثلا– في قول الله تعالى "وما الله بغافل"، وقوله تعالى "ولا تحسبنَّ الله غافلا" عَسُر علينا فهم السر في تحريك اللام في: (غافل) الأولى بالكسر، وفي الثانية بالفتحة، لو أنَّ الأمر لا يعدو الانسجام الصوتي، والضرورة الصوتية."[٣] مما سبق نستنتج أنَّ هذا المصطلح ورد عند القدماء والمحدثين، ويدور معناه – بشكل عام– في إطار السبب الصوتي الاضطراري، الذي تلجأ إليه اللغة؛ للتخلص من التعذر النطقي، أو الثقل النطقي الناتج عن التقاء الساكنين ،أو تتابع المقاطع القصيرة المفتوحة، أو غيره من عناصر الثقل في

(١) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري ١٩٢/٢

(٢) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري ١٠٩/١–١١٠

(٣) انظر: فصول في فقه العربية، ص: ٣٨٦

النطق. وقد اجتهد الباحث في صياغة تعريف للضرورة الصوتية من خلال استقرائه لهذه الظاهرة في كتب القدامى والمحدثين.

٢- **الدكتور أحمد سليمان ياقوت** :وذلك عند تعليقه على رأي قطرب في علامات حركات الإعراب، حيث قال: "ما رآه قطرب (المتوفى ٣٠٦هـ) من أن حركات الإعراب هذه لم تجئ للتفريق بين المعاني، بل جاءت لضرورة صوتية؛ لأن الاسم – في حال الوقف– يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا، لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج. فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان؛ ليعتدل الكلام. ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان."[(١)] فالدكتور ياقوت جنح إلى أنَّ مجيء حركات الإعراب في نهاية الاسم لضرورة صوتية، وهي التخلص من البطء في نطق الاسم الذي سكن آخره عند الوصل.

٣- **إشارة الدكتور عبد الصبور شاهين:** حيث أشار إليه – عند تعليقه على نص سيبويه التالي: " وأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين الذين هما سواء، إذا كانا منفصلين، أي: تتوالى خمسة أحرف متحركة بهما فصاعدا. ألا ترى أنَّ بنات الخمسة، وما كانت عدته خمسة لا تتوالى حروفها متحركة؛ استثقالا للمتحركات مع هذه العدة، ولابد من ساكن ...."[(٢)]

(١) انظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ص: ٤٨، والإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ص: ٧٠-٧١

(٢) انظر: الكتاب ٤٣٧/٤

قال الدكتور عبد الصبور شاهين – معلقا على **كلام سيبويه** السابق –: " وسيبويه في هذا النص يعترف بأنَّ الضرورة الصوتية مقدمة على الضرورة الإعرابية، وما الضرورة الصوتية – هنا – إلا التهرب من تتابع الحركات، المستثقل على اللسان، فكأنَّ المتكلم في نظر سيبويه لا ينطق بكلمات تنتهي بحركات إعرابية، وإنما ينطق بكتل صوتية، ومقاطع يتحكم في تقسيمها موقع النبر، وهذا الإجراء الذي يعمد إليه المتكلم تحت حكم الضرورة المقطعية ليس إلا اختصارا للجهد العضلي بحذف بعض الحركات، وتوحيد النطق ببعض الأصوات."(١) إذن الدكتور عبد الصبور شاهين ينص – صراحة – على مصطلح الضرورة الصوتية، ويعرفها بأنها: التهرب من تتابع الحركات، المستثقل على اللسان، وهذا الإجراء الصوتي يرمي إلى الاختصار في الجهد العضلي، وتيسير النطق. وهو ما أطلق عليه **دي سوسير** قانون الجهد الأقل، حيث قال: "لقد عُزي سبب التغيرات الصوتية إلى قانون الجهد الأقل، الذي يستبدل فيه نطقان بنطق، أو نطق صعب يستبدل بآخر سهل..."(٢).

٤- **إشارة أندريه رومان لمصطلح الضرورة الصوتية:** ظهر مصطلح الضرورة الصوتية في كتابه"رؤية فرنسية في النحو العربي" (leconditionnement phonetique)، حيث قال: "نعني بالضرورة الضرورة الصوتية –هنا–: وجود صائت قصير بين صامتين متماثلين؛ مما يؤدي إلى اختفاء هذا الصائت، والاختفاء الحتمي لهذا الصائت مرده في النهاية إلى أنه لم يعد له مدلول في العربية القديمة، ومثال ذلك: (شَ. قَ.قَ)، (sa.qa.qa)، والتي تحولت بالضرورة الصوتية إلى (شَ.قْ.قَ)، (saq.qa). إنَّ إعادة البناء

(١) انظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص: ٢١١-٢١٢

(٢) انظر: فصول في فقه اللغة، ص: ٢٥٩

المقطعي لصيغة هذا الفعل– وإن كانت تخالف النظام الصرفي للفعل– فإنها لا تخرج عن النظام المقطعي؛ حيث إن المقطع الجديد (شقَّ). هو أحد المقطعين الثابتين في نظام المقاطع في اللغة العربية."[١] إذن أندريه رومان ربط بين مصطلح الضرورة الصوتية وفرار اللغة العربية من تتابع المقطع القصير المفتوح، واختزال هذه المقاطع القصيرة المفتوحة في مقطعين فقط أحدهما متوسط، والثاني قصير مفتوح.

٥- **إشارة فخر الدين قباوة لمصطلح الضرورة الصوتية:**

يقول الدكتور فخر الدين قباوة: "ففي مميزات النظام الأصلي، تبدو الحرية واسعة للاختيار، والضرورة الصوتية الملحة محددة، في مجال ضيق من المفردات؛ لتكوين ذوات الدلالة المقصودة."[٢] ويقول في موضع آخر: "وبانتقالك إلى المرحلة التالية، ترى الضرورات الصوتية قد اتَّسع أفقها، وتشعبت مظاهرها في اتجاهات مختلفة؛ لتأمين المرونة الصوتية. وذلك لما يحتمل أن يتوضَّع في الصيغة المستحدثة للاسم أو الفعل أو الأداة، من ساكن في الأول، أو ساكنين متواليين في موقع حرج. فلابد من تجاوز مثل هذه المحتملات. وكذلك حال ما يلتقي فيه حرفان أو أكثر، مما يثقل أداؤه، في الأبنية المزيدة." [٣]

<u>تعريف الضرورة الصوتية من وجهة نظر الباحث:</u>

يرى الباحث – وفق المعطيات السابقة ، ومن خلال استقرائه لأقوال القدامى والمحدثين حول هذا المصطلح أنَ الضرورة الصوتية توسم بأنها :" سبب صوتي اضطراري؛ يجنح ببعض التراكيب النحوية– على مستوى التركيب أو المفردة النحوية –، أو ببعض الأبنية الصرفية ،إلى العدول عن الأصل،

(١) انظر: رؤية فرنسية في النحو العربي، أندريه رومان ١/ ١٧

(٢) انظر: الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، فخر الدين قباوة ،ص: ٢٣٦

(٣) انظر: الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، فخر الدين قباوة ، ص: ٢٣٦

والاتجاه في مسار بعينه؛ تخلصًا من ثقل، أو تعذر في النطق، باستخدام وسائل عديدة، وذلك لتحقيق غرض السهولة في الأداء، والخفة في النطق."[١] وجدير بالذكر أنَّ هناك من المحدثين من أدخل في باب الضرورة الصوتية كُلَّ ما يَثقل على اللسان في التراكيب النحوية، وإن لم يكن فيه اضطرار أو ضرورة، ومنهم: الدكتور عبد الصبور شاهين، الذي يرى أنَّ الضرورة تعني: التهرب من تتابع الحركات المستثقل على اللسان. ومن ثمَّ فالضرورة متمثلة في الهروب من الثقل الموجود في تتابع الحركات القصيرة المفتوحة، دون وجود اضطرار في ذلك[٢]. وكذلك جنح الدكتور أحمد سليمان ياقوت، الذي رأى أنَّ الضرورة الصوتية هي التخلص من البطء في نطق الاسم الذي سكن آخره عند الوصل، وإن لم يكن في

(١) وجدير بالذكر أنَّ مصطلح الضرورة الصوتية يتناسب – من الناحية الاصطلاحية – مع حالة الاضطرار الصوتي التي تُفسَّر في ضوئها عدول بعض التراكيب النحوية عن الأصل، أو الاتجاه في مسار بعينه، سواء في حالات البناء أو الإعراب. ولذلك عبَّر عنها القدماء والمحدثون بلفظ الضرورة أو الاضطرار، ولم يستعملوا لفظة العلة الصوتية إلا في مواضع قليلة جدًّا. ومن ثمَّ لا غرو من استعمال هذا المصطلح الذي يُضفي صفة الضرورة والاضطرار على هذه الأسباب الصوتية في هذه المواضع، إضافة إلى أنَّ تخلص اللغة من هذا الثقل – في هذه المواضع – لم يكن اختياريا، بل كان – في معظمه – اضطراريا؛ للتخلص من هذا الثقل الذي تأباه اللغة، وتفرُّ منه ،ولتحقيق مبدأ السهولة والخفة في النطق. وعليه ناسب مصطلح الضرورة الصوتية ؛ معنى الاضطرار في هذه الأسباب الصوتية. كما أنَّ مصطلح العلة الصوتية – عند إطلاقه – لا يفهم منه هذا المعنى المتعلق بالضرورة أو الاضطرار الصوتي، بل يفهم منه ذكر السبب الصوتي فقط، ولذلك فلا ينبغي الخلط بين مصطلح الضرورة الصوتية، والعلة الصوتية. كما أن العلة الصوتية تابعة للضرورة الصوتية، إذ إنها تتعلق بذكر السبب الصوتي الذي أدى إلى وجود الضرورة.

(٢) انظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص: ٢١١-٢١٢

ذلك اضطرار.[١] وبناءً على ذلك فالباحث قد أدخل في باب الضرورة الصوتية بعض التراكيب، والأنماط النحوية التي حدث فيها تغير صوتي، وإن لم يكن اضطراريًّا، وذلك للتخلص من ثقل في النطق، أو تحقيق الخفة كما سيأتي. وثمة دليل يعضد ما ذهب إليه العالمان الجليلان – رحمهما الله– وهو أن الضرورة الشعرية ليس شرطًا أن ترتبط بالاضطرار عند الشاعر ، كما ذكر ذهب إلى ذلك ابن جني ، وابن عصفور ، وأبو حيان ، وابن هشام .[٢] ولعل هذا الاتساع في مصطلح الضرورة، هو ما قصده الدكتور فخر الدين قباوة بقوله: "وبانتقالك إلى المرحلة التالية، ترى الضرورات الصوتية قد اتَّسع أفقها، وتشعبت مظاهرها في اتجاهات مختلفة؛ لتأمين المرونة الصوتية. وذلك لما يحتمل أن يتوضَّع في الصيغة المستحدثة للاسم أو الفعل أو الأداة، من ساكن في الأول، أو ساكنين متواليين في موقع حرج. فلابد من تجاوز مثل هذه المحتملات. وكذلك حال ما يلتقي فيه حرفان أو أكثر، مما يثقل أداؤه، في الأبنية المزيدة"[٣] وهذه الضرورة الصوتية رُوعيت عند النحاة الأوائل الذين قعَّدوا للنحو العربي من خلال الاستقراء، وإن لم ينصوا على ذلك في كتبهم. يقول الدكتور أحمد عفيفي: "فاللغة الفصيحة المكتوبة بأصواتها، وبنية مفرداتها، وجملها آلت إلى ذلك عن طريق موافقة العربي على نطقها كما أراد هو؛ لأنَّ الناطق إذا أحسَّ بثقل ما تخلص منه، سواء بالقلب، أو الحذف، أو التغيير إلى شكل آخر، مثل: الإدغام، أو الاستتار، أو الإشباع ...إلخ، بشرط ألا يختل المعنى، كما قال كثير من النحويين؛ ولهذا لا نستطيع الفصل بين المنطوق في شكله العملي، والمكتوب بشكله الثابت على الورق، الذي لا يلبث أن تناقلته الألسنة."[٤]

(١) انظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ص: ٤٨

(٢) انظر: الهمع ٣٣٢/٥

(٣) انظر: الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، فخر الدين قباوة ،ص: ٢٣٦

(٤) انظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص: ٨٧

ثانيا: العلاقة بين العلة النحوية، والضرورة الصوتية [١] :

تُعرَّف العلة النحوية بأنها : اجتهاد بعد ثبوت الحكم، وتقريره، فهي لا تنتج حكما ثابتا.[٢] وهناك من ذهب إلى أنَّ التعليل النحوي اقتران تفسيري؛ لأنه يفسر أحكام النحو، كل حكم على حدة، ثم يجمع تفسيرات الأحكام في تفسير من مستوى آخر، فمثلا: حكم اسم إنَّ النصب، وهذا الحكم يمكن تفسيره بقياس اسم إنَّ على المفعول به .....وهكذا ،فإنَّ التعليل يقدم تفسيرات كلية للظاهرة النحوية في إطار النحو، مثل: أمن اللبس، والتناظر، والتخفيف، وفي إطار نظرية النحو، مثل: العمل، والإعراب، والبناء، والتعليل إذ يقدم تفسيرا للنظام النحوي، إنما ينتقل من الجزئي إلى الكلي. [٣] وهذه العلل – كما أكد الفرخان– اجتهاد من النحوي، قد يصيب بها، وقد يخطيء؛ حيث قال: "ومما يجب أن نعلمه الآن أنَّا، وإن كنا قد عثرنا من بعض السلف على خبط في بعض كلامه فليس يليق بنا أن نشاغبه فيه، كما لا يسعفنا أن نتابعه عليه، لكنَّا نضرب عن الجاهل صفحًا، ونطوي للحق دونه كشحا....."[٤] ولا ريب في أنَّ دوافع التعليل النحوي هي طبيعة هذا العقل البشري، الذي جُبِل على السؤال عن الأسباب الكامنة وراء أية ظاهرة، مهما كان نوعها، والبحث عن أسرار حكمة هذه القواعد النحوية. إذن نستنتج مما سبق أنَّ العلة النحوية محاولة تفسير للأحكام النحوية، وإيجاد تسويغ عقلي منطقي لأسباب كل حكم نحوي من أحكام النحو. وهذه العلل يمكن تقسيمها إلى: علل نحوية، تتعلق بالأحكام النحوية، وعلل صرفية تتعلق بالأبنية الصرفية،

(١) جدير بالذكر –هنا – أنني لست بصدد الحديث المفصل عن التعليل النحوي، حيث أفرد له القدماء والمحدثون الكثير من الدراسات المستفيضة ، وإنما أردت فقط إظهار علاقة العلة النحوية بالضرورة الصوتية.

(٢) انظر: أصول النحو العربي، محمود أحمد نحلة، ص: ١٦

(٣) انظر: نظرية التعليل بين القدماء والمحدثين، ص: ١٨٢

(٤) انظر: المستوفي في النحو، للفرخان، ١/٨-٩

وعلل صوتية تدخل النوعين السابقين معا، الأحكام النحوية، والأبنية الصرفية. ومن ثم يمكن القول بأنَّ العلة النحوية عامة، تدخل كل الأحكام النحوية، لتجد لها تفسيرا منطقيا عقليا، في حين أن الضرورة الصوتية تتعلق –فقط– بالتراكيب النحوية، التي خرجت عن الأصل لسبب صوتي اضطراري؛ مراعاة للخفة، والابتعاد عن الثقل. إذن الضرورة الصوتية هي جزء من العلة النحوية العامة، وهي صورة من صور التعليل النحوي العام للقواعد النحوية.[١] ومن ثمَّ فعلاقة الضرورة الصوتية بالعلة النحوية، كعلاقة الجزء بالكل. والدليل على ذلك أنَّ هناك علاقة تربط بين ظاهرة التخفيف – على اعتبار أنها أثر من آثار مراعاة الضرورة الصوتية التي تلجأ إليها اللغة؛ فرارًا من الثقل – والعلة النحوية، يقول الدكتور أحمد عفيفي: "أرى أنَّ البحث في موضوع ظاهرة التخفيف في النحو العربي أقرب إلى طبيعة الدراسة في العلة النحوية؛ لأنَّ ظاهرة التخفيف قائمة على رفض الثقل النطقي، باعتباره عِلّةً أثرت في اللغة صوتا، وكلمة، وتركيبا

(١) وجدير بالذكر أنَّ هناك من اللغويين من استعمل العلة الصوتية في مواضع الضرورة الصوتية، وهذا بلا شك – من وجهة– نظري خلط بين المصطلحين، فالضرورة الصوتية فارقت العلة الصوتية في أمور، منها :

أ– الضرورة الصوتية قائمة على السبب الصوتي الاضطراري– في غالب الأحيان ؛ ولذلك فهي أكثر دقة في التعبير عن هذه الحالة الصوتية الاضطرارية في بعض التراكيب النحوية، من العلة الصوتية التي ترتبط بالتعليل الصوتي لموضع الضرورة.

ب– العلة الصوتية هي محاولة لإيجاد تفسير صوتي لموضع الضرورة، ولذا فهي مرحلة تفسيرية تابعة لوجود الضرورة الصوتية.

ج– ثمة مواضع في التراكيب النحوية، روعيت فيها الضرورة الصوتية، وذلك بالتخلص من الثقل الموجود فيها، ولم تدخلها العلة الصوتية، مثل: مراعاة تتابع المقاطع القصيرة المفتوحة، مراعاة الحركة المزدوجة الهابطة، مراعاة التعادل اللغوي، والتوازي الصوتي..... وغيرها. مما يعني أنَّ العلة الصوتية لم تستوف كل الحالات، التي روعي فيها التخلص من الثقل النطقي.

تأثيرا واضحا، إذ كان الثقل سببًا في اللجوء إلى النقيض، وهو الخفة، مما أباح لهذه الدراسة أن تتوقف أمام هذه الظاهرة؛ لتقوم بتحليل مظاهر الخفة فيها من خلال قواعد النحاة الذين استقرءوا اللغة نصوصا ونطقا."[١]

ثالثًا: الفرق بين الضرورة الصوتية، والضرورة الشعرية :

الضرورة لغةً: تعني الاضطرار، وهو الحاجة إلى الشيء، أو الإلجاء إليه. قال ابن منظور: ورجل ذو ضرورة ذو حاجة، وقد اضطر إلى الشيء، أي: أُلجيء إليه، والاضطرار: الاحتياج إلى الشيء."[٢] والضرورة الشعرية – اصطلاحًا– فقد تعددت تعريفاتها الضرورة قديما وحديثا، ولعلَّ من أجمعها – من وجهة نظري– تعريف الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، الذي عرفها بقوله: "هي الخروج على القاعدة النحوية أو الصرفية في الشعر خاصة؛ لإقامة الوزن، وتسوية القافية."[٣] وقد جنح سيبويه إلى تقييدها بالشعر ،دون النثر؛ لأن لغة الشعر – عنده– تجيز للشعراء في حالة الضرورة ما لا يجوز لغيرهم في سعة الكلام."[٤] وتتفق الضرورة الصوتية مع الضرورة الشعرية في عنصر اللجوء الاضطراري الضروري الملح؛ للخروج عن القاعدة النحوية أو الصرفية، وكذلك عنصر الثبات، فالضرائر الشعرية تتوافق مع الضرائر الصوتية في عنصر الثبات، حيث حصر النحاة الضرائر الشعرية، وليس من حق الشاعر أن يتجاوزها بزيادة ضرائر شعرية جديدة ؛لأنها سماعية ، ومن ثم فهي ثابتة غير متجددة، شأنها – في ذلك – شأن الضرائر الصوتية ، بيد أنَّ الضرورة الصوتية فارقت الضرورة الشعرية في عدة أمور، منها :

(١) انظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص: ١٥

(٢) انظر: اللسان، مادة (ضرر) ٨/٤٥-٤٧، والقاموس المحيط، مادة (ضرر) ص: ٤٢٨

(٣) انظر: الضرورة الشعرية في النحو العربي، ص: ١٣

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٢٦

١- **من حيث الغرض:** الضرورة الصوتية ترمي إلى تحقيق مبدأي السهولة والخفة في النطق ، وهو مطلب لغوي ، هدفه السهولة في النطق . أما الضرورة الشعرية فغرضها مراعاة الوزن والقافية في البيت الشعري، ولذلك فمطلبها إبداعي يرمي إلى إحداث نوع من التناغم الموسيقي والإيقاعي داخل الأبيات الشعرية .

٢- **من حيث المجال:** الضرورة الصوتية حقلها الأساسي التراكيب النحوية ومفرداتها، والأبنية الصرفية، وقد تدخل النثر – في بعض الأحيان، وكذلك يمكن أن يلجأ إليها الشاعر في شعره. أما الضرورة الشعرية فتتعلق – في الأساس– بمجال الشعر فقط، وهذا هو الراجح فيها، خلافًا لمن رأى دخولها النثر ، كما ذهب الأخفش. (١)

(١) انظر: الهمع ٥/٣٣٢-٣٣٣ ، الضرورة الشعرية في النحو العربي ، ص:١٥٣

المبحث الأول: أثر الضرورة الصوتية في القواعد النحوية العامة .

١- **الإعراب التقديري:** يُعدُّ الإعراب التقديري أنموذجًا واضحا لمراعاة الضرورة الصوتية، إذ لجأ إليها العربي الأول؛ تجنبًا لصعوبة النطق، بل استحالته في بعض الأحيان، وفيه عدول عن الأصل، وهو ظهور علامات الإعراب. يقول **الدكتور أحمد عفيفي** – في تعريفه– للإعراب المقدر: "أمَّا الإعراب المقدر، فهو الإعراب الذي يأتي نتيجة انتهاء الكلمة بحرف معتل ضعيف، والحروف المعتلة إما ضعيفة تستثقل عليها الحركات، ويتمثل ذلك في الياء والواو، وإما يتعذر إتيان الحركة عليها، ويتمثل ذلك في الألف."(١) وقد رجَّح السيوطي أن علة التقدير في هذه الحروف هو الاستثقال، حيث قال: "وعلة التقدير الاستثقال، ولذا ظهرت الفتحة، لخفتها على الياء، وقد تقدر – أيضا – لكن في الضرورة."(٢) بل ذهب بعض اللغويين إلى أنَّ المقصور سمي مقصورا ؛ لأنه حُبس عن الإعراب ، وجاء في أقوالهم: إنَّ حرف الإعراب إذا كان ألفا لم يظهر فيه رفع ولا نصب ولا جزم ...والعلة في ذلك تعذر تحريك الألف.(٣) وعلل **ابن يعيش** عدم ظهور حركات الإعراب على نهاية حروف العلة بقوله: "يريد أنَّ اختلاف الآخر يقدر تقديرا، من غير أن يُلفظ به، وذلك إذا كان حرف الإعراب نابيًا عن تحمل الحركة؛ بأن يكون حرف علة؛ كالألف في "عصا"، و"حُبلى"، والياء في "قاضٍ"؛ لأنَّ الكلمة في نفسها معربة بحكم الاسمية، إذ لم يعرض فيها ما يُخرجها عن التمكن، واستحقاق الإعراب. وإنما حرف الإعراب وشِبهه ألف، والألف لا تتحرك بحركة؛ لأنها مدَّةٌ في الحلق، وتحريكها يمنعها من الاستطالة والامتداد، يُفضي بها إلى مُخرَج الحركة. فكون الإعراب لا يظهر لم يكن؛ لأنَّ الكلمة غير معربة؛ بل

(١) انظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص: ٢٤٨

(٢) انظر: همع الهوامع، للسيوطي، ١٨٢/١

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ٨٦/١

لنبوٍّ في محل الحركة. بخلاف "مَنْ"، و "وكَم " ونحوهما من المبنيات؛ فإنَّ الإعراب لا يتعذر على حرف الإعراب منها؛ لأنه حرف صحيح يمكن تحريكه. فلو كانت الكلمة في نفسها معربة، لظهر الإعراب فيها، وإنما الكلمة جَمْعًا في موضع كلمة معربة. وكذلك ياء "القاضي"، و"الراعي"، لا يظهر فيهما الرفع والجر؛ لثقل الضمة والكسرة على الياء المكسورة ما قبلها، فهي نابية عن تحمل الضمة والكسرة."[١] وجنح العكبري إلى أنَّ ثمة سببا صوتيا اضطراريًّا، يمنع الألف في الاسم المقصور من قبول الحركات، حيث قال: "وإنما لم تظهر في الألف الحركة؛ لأنها هوائية تجري مع النفس ،لا اعتماد لها في الفم، والحركة تمنع من الجري، وتقطعه من استطالته، فلم تجتمعا، ولهذا إذا حرِّكت الألف انقلبت همزة."[٢] وذكر ابن جني أنَّ سبب ظهور الفتحة في الاسم المنقوص هو خفتها، حيث قال: " فإن نصبت المنقوص جرى مجرى الصحيح؛ لخفة الفتحة، تقول في النصب: رأيت قاضيا يا فتى، ففتحة الياء علامة النصب. فإن وقفت على المجرور والمرفوع حذفت الياء، ووقفت على ما قبلها ساكنًا، تقول في الوقف: هذا قاضْ، ومررت بقاضْ، ويجوز أن تقف بالياء، فتقول: هذا قاضي، ومررت بقاضي."[٣] **ويعلل الرضي** سبب تعذر النطق بالحركة على ألف المقصور بقوله: " لأنَّ الألف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره، وانقلب حرفا آخر، أي: همزة، فلا يمكن تحريك الألف مع بقائه ألفا."[٤] ويضيف **العكبري** سببا آخر –غير التعذر والثقل – للإعراب التقديري في الاسم المنقوص، وهو الفرار من اجتماع أربع حركات متتالية مستثقلة، حيث قال: "وإنما لم تُضم

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٦٢/١

(٢) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٨٥/١

(٣) انظر: اللمع في العربية، لابن جني، ص: ٢١

(٤) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٨٤/١

الياء –ههنا–و لم تُكسر لوجهين :أحدهما: أنَّ الياء مقدرة بكسرتين، فإذا كانت قبلها كسرة ضممتها، أو كسرتها جمعت بين أربع حركات مستثقلة. والثاني: أنَّ الياء خفيفة، وتحريكها تكلف ولإبانتها بما هو أضعف منها، وذلك شاق، ولهذا قال الأخفش: ضمها أو كسرها، كالكتابة في السواد."[1] وقد أوجز ابن هشام المواضع التي يحدث فيها تقدير لعلامة لإعراب، هروبًا من ثقل صوتي، أو تعذر ،أو تجنب اجتماع حركات مستثقلة متتالية، حيث قال: "علامة الإعراب على ضربين: ظاهرة، وقد تقدمت أمثلتها، ومقدرة؛ وهذا الفصل معقود لذكرها. فالذي تقدر فيه الإعراب خمسة أنواع: أحدها: ما يُقدر فيه حركات الإعراب جميعها؛ لكون الحرف الآخر منه لا يقبل الحركة لذاته، وذلك في الاسم المقصور، وهو الذي آخره ألف لازمة، نحو: الفتى، تقول: جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى، فتقدر الأولى ضمة، وفي الثاني فتحة، وفي الثالث كسرة؛ وموجب هذا التقدير أنَّ ذات الألف لا يقبل الحركة لذاتها. الثاني: ما يُقدر فيه حركات الإعراب جميعُها؛ لا لكون الحرف الآخر منه لا يقبل الحركة لذاته، بل لأجل ما اتصل به، وهو الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: "غلامي"، و"أخي"، و"أبي"، وذلك لأن ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لأجل المناسبة، فاشتغال آخر الاسم الذي قبلها بكسرة المناسبة منع من ظهور حركات الإعراب. الثالث: ما يُقدر فيه الضمة والكسرة فقط للاستثقال، وهو الاسم المنقوص، ونعني به الاسم الذي آخره ياء مكسور ما قبلها، كالقاضي، والداعي. الرابع: ما تقدر فيه الضمة والفتحة للتعذر، وهو الفعل المعتل بالألف، نحو: يخشى زيدٌ، ولن يخشى عمرو، فتقدر في الأول الضمة، وفي الثاني الفتحة؛ لتعذر ظهور الحركة على الألف. الخامس :ما تقدر فيه الضمة فقط، وهو الفعل المعتل بالواو، نحو: "زيدٌ يدعو"، وبالياء، نحو: زيدٌ يرمي. وتظهر الفتحة لخفتها على الياء

(١) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٨١/١، والأشباه والنظائر للسيوطي ٤٦/١-٤٧

في الأسماء والأفعال، وعلى الواو في الأفعال."[١] إذن تقدير العلامة الإعرابية في حروف العلة – كان اضطراريًّا في بعض المواضع– لضرورة صوتية، تتمثل في تعذر ظهور الحركة، أو ثقل النطق بها. وجدير بالذكر أنَّ هناك مواضع لحروف العلة يمكن ظهور علامة الإعراب عليها، حيث زالت عنها أسباب الثقل، ومنها:

أ- إذا سكن ما قبل ما قبل حرفي العلة (الواو – الياء).

يقول الرضي: "فإذا سكن ما قبلها (يقصد الياء)، وما قبل الواو لم تستثقل الحركتان (يقصد الضم والكسر) عليهما، نحو: ظبْي، ودلْو....وأما الفتحة فلخفتها لا تستثقل على الياء مع كسرة ما قبلها، نحو: رأيت القاضيَ."[٢] وجنح ابن يعيش إلى أنَّ علة ظهور علامات الإعراب على حرفي العلة في هذه الحالة؛ يرجع إلى زوال المد منها بتسكين ما قبلها، حيث قال: "فأما الألف فلا يمكن سكون ما قبلها، وإذا سكن ما قبل حرف العلة، جرى مجرى الصحيح في تعاقب الحركات عليه، نحو قولك: هذا غزوٌ وظبيٌ، ورأيت غزوًا وظبيًا، ومررت بغزوٍ وظبيٍ. وإنما كان ذلك لأن الواو إذا انضم ما قبلها، والياء إذا انكسر ما قبلها، أشبهتا الألف، وصارتا مدتين، كما أنَّ الألف كذلك؛ فحينئذ تثقل الضمة والكسرة عليهما، كثقلهما على الألف ،إلا أنَّ امتناع الألف من الحركة للتعذر، وامتناع الواو والياء منها نوع استحسانٍ للثقل، مع إمكان الإتيان بهما فيهما. فأما إذا سكن ما قبل الواو والياء زال المدُّ منهما، وفارقتا الألف بذلك، فجرتا لذلك مجرى الصحيح، ولم يثقل عليهما ضمة وكسرة."[٣] ويمكن تفسير ذلك صوتيًّا في ضوء

(١) انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص: ٥٨-٥٩، وهمع الهوامع، للسيوطي ١/١٨١-١٨٢

(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٥١، والأشباه والنظائر ١/٤٧

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/١٥١

النظام المقطعي للغة العربية ،حيث تميل البنية المقطعية العربية إلى الفرار من المقطع الطويل بوجه عام. فتسكين الحرف، الذي قبل حرف العلة، ولَّد مقطعا جديدا متوسطا، كما في كلمة (ظَبْيٌ)، (ص ح ص + ص ح ص)، كالتالي (dabyun). وهذا المقطع المتوسط أخف في النطق من المقطع الطويل المفتوح. يقول الدكتور فخر الدين قباوة: "والشائع الكثير الاستعمال مفردا أو مركبا هو المتوسطان (يقصد المقطعين المتوسطين المغلق والمفتوح)، إذ هما جمهور المقطع العربي، الذي يمتاز بأنه أخف المقاطع جهدا؛ لسلاسة التصويت فيه."(١)

ب- تشديد الواو أو الياء سبب من أسباب ظهور علامة الإعراب عليهما :

قال ابن يعيش: "وكذلك الواو المشددة، والياء المشددة، تدخلهما حركات الإعراب من غير ثقل؛ تقول :هذا عدوٌّ وكرسيٌّ، ورأيت عدوًّا وكرسيًّا، ومررت بعدوٍّ وكرسيٍّ ،وذلك لأن الحرف المشدد يُعدُّ حرفين، الأول منهما ساكن، والثاني متحرك، والواو الأولى من عدو، والياء الأولى من كرسي بمنزلة الزاي من غزو، والياء من ظبي."(٢)

٢- **الإعراب الفرعي بالحروف:** الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف، ولا يعدل عنه إلا لضرورة في بعض المواضع ، يقول السيوطي: "الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف، والسكون أصل للإعراب بالحذف، ولا يعدل عنهما إلا عند تعذرهما."(٣) وذهب العكبري إلى أنَّ الأصل في كل معرب أن يكون له حرف إعراب، وأن يعرب بالحركة، لا بالحرف، وقد أمكن ذلك – هنا – (يقصد الأسماء الستة)، إلا أنَّ الحركة امتنع ظهورها لثقلها

(١) انظر: الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص: ٥٥

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٥١/١، الأشباه والنظائر ٤٧/١، وشرح الرضي على الكافية ٨٥/١-٨٦

(٣) انظر: همع الهوامع ٦٦/١

على حروف العلة، كما كان ذلك في المنقوص والمقصور."[١] وعلل ابن يعيش لأصالة الإعراب بالحركات، وخروج الإعراب بالحروف عنه بقوله: "اعلم أنَّ أصل الإعراب أن يكون بالحركات، والإعراب بالحروف فرع عليها. وإنما كان الإعراب بالحركات أصل لوجهين: أحدهما: أنَّا لما افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى، كانت الحركات أولى؛ لأنها أقلُّ وأخف، وبها نصل إلى الغرض، فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل. ولذلك كثرت في بابها، أعني الحركات، دون غيرها، مما أُعرب به وقُدِّر غيرها بها ولم تقدر هي به. الوجه الثاني: أنَّا لما افتقرنا إلى علامات تدل على المعاني وتفرق بينها، وكانت الكلم مركبة من الحروف، وجب أن تكون العلامات غير الحروف؛ لأن العلامة غير المعلَّم، كالطراز في الثوب. ولذلك كانت الحركات هي الأصل."[٢] ومن هذه الأبواب التي تعرب بالحروف؛ خروجا عن الأصل، باب الأسماء الستة، قال ابن هشام: "هذا هو الباب الأول مما خرج عن الأصل، وهو باب الأسماء الستة المعتلة المضافة، وهي: أبوه، وأخوه، وحموها، وهنوه، وفوه، وذو مال، فإنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، وتجر بالياء نيابة عن الكسرة."[٣] وذكر الدكتور أحمد عفيفي أن سبب هذا العدول، هو التخلص من الثقل الموجود في الحركات. حيث قال: من هنا يظهر أنَّ الإعراب الفرعي هروب من ثقل وجود الحركات على الحروف في الإعراب الاصلي، نتيجة لفرعية الفرع، وزيادته الأصلية عن أصله؛ لهذا لجأت اللغة إلى الإعراب الفرعي تخففًا من ثقل، ومنعًا لالتباس معنى بآخر، وظهر ذلك في إعراب المثنى بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا، وفي جمع المذكر السالم بالواو رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا، وفي الأسماء الستة بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًّا، وفي الأفعال

(١) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٩١/١

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٥٢/١-١٥٣

(٣) انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص: ٤٨

الخمسة، تثبت النون رفعًا ،وتحُذف نصبًا وجزمًا."[١] وجنح العكبري إلى أنَّ سبب إعراب الأسماء الستة بالحرف يرجع إلى أنها تلزمها الإضافة في المعنى، حيث قال: "وإنما أُعربت هذه الأسماء بالحروف؛ لأنها مفردة تحتاج في قياس التثنية والجمع إليها، إذ كانت التثنية والجمع معربة بالحروف، وهي فروع، والأسماء المفردة أصول، فجعلوا ضربًا من المفردات معربًا ليؤنس ذلك بالتثنية والجمع، وإنما اختاروا من المفردات هذه الأسماء؛ لأنها تلزمها الإضافة في المعنى، إذ لا أب إلا وله ابن، وكذلك باقيها، ولزوم الإضافة لها يشبهها بالتثنية، إذ كان كل واحد منهما أكثر من اسم واحد."[٢] وجعل ابن يعيش إعرابها بالعلامات الفرعية عوضًا لها عن حذف لامها، حيث قال: " وإنما أعربت هذه الأسماء بالحروف؛ لأنها أسماء حذفت لاماتها في حال إفرادها، وتضمنت معنى الإضافة، فجعل إعرابها بالحروف كالعوض عن حذف لاماتها."[٣] ومما يدخل في هذا الباب – أيضًا– الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم؛ إذ إنه يجزم بحذف حرف العلة ،وهي علامة فرعية، خلافا لعلماء الاصوات، الذين يرون أنَّ الذي حدث هو تقصير للحركة الطويلة. يقول ابن هشام: "هذا الباب السابع مما خرج عن الأصل، وهو الفعل المضارع المعتل الآخر، نحو: يغزو، ويخشى، ويرمي. فإنه يجزم بحذف آخره، فينوب حذف الحرف عن حذف الحركة، تقول: لم يغزُ، ولم يخشَ، ولم يرمِ."[٤] ولا غرو في ذلك فحذف حرف العلة – هنا – أسهل وأخف من نطقه ساكنًا، لما في نطقه ساكنا من الثقل، الذي تلفظه اللغة، ومن ثم فالحذف هنا ضرورة صوتية؛ لتحقيق التخفيف النطقي. وجدير بالذكر أنَّ مسألة إعراب الأسماء الستة بالحروف كانت – وما زالت – محل

(١) انظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص: ٢٥٧

(٢) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٩٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٣/١

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٥٣/١

(٤) انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، ص: ٥٨

خلاف بين المتقدمين والمتأخرين. وقد ذكر السيوطي في إعرابها اثني عشر مذهبًا، منها – على سبيل المثال –: المذهب الثاني: وهو مذهب سيبويه والفارسي، وجمهور البصريين، وصححه ابن مالك، وابن هشام، وابن عقيل، وغيرهم من المتأخرين: أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف، وأنها أُتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، فإن قلت: قام أبوك، فأصله (أبَوُك)، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو، فقيل :أبُوُك، ثم استثقلت الضمة على الواو فخذفت ... والمذهب الثالث: أنها معربة بالحركات التي الحروف، والحروف إشباع، وعليه المازني والزجاج. ورُدَّ بأنَّ الإشباع بابه الشعر، وبقاء (فيك)، و (ذي مال) على حرف واحد. (١)

٣- **بناء الفعل الماضي:** حيث إنَّ بناءه مرتبط بضرورة صوتية ، متمثلة في إحداث نوع من التجانس الصوتي، المؤدي إلى السهولة في النطق ، والبعد عن الثقل ،كالتالي:

أ- **بناء الفعل الماضي على الفتح:** يبنى الفعل الماضي على الفتح إذا لم يتصل به شيء، أو اتصل به ألف الاثنين، أو (نا) الدالة على المفعولين، أو تاء التأنيث. وثمة علاقة تجانس صوتي بين بنائه على الفتح واتصاله بألف الاثنين، أو (نا) المفعولين ، إذ إنَّ فتحة البناء –هنا– إما من جنس الحركة التي بعدها مباشرة، أو من جنس الحركة الطويلة (الألف) التي بعدها، كما في (ذهبَا)، وهذا بدوره يسهل عملية النطق، وكذلك عند اتصاله بتاء التأنيث، أو عند عدم اتصاله بشيء؛ لخفة الفتحة عن بقية الحركات الأخرى. يقول العكبري: "وإنما جُعلت حركته فتحة لأمرين: أنَّ أمثلة الفعل الماضي كثيرة، فاختير له أخف الحركات تعديلا. والثاني: أنَّ الغرض تميز هذا المبني على المبني على السكون، والتميز يحصل بالفتحة، وهي أخف فلا يُصار إلى الثقيل. وقيل: لو كُسِر لبُني على كسرة لازمة. والفعل لم يدخله الجر مع أنه عارض، ولم يُضمّ؛ لأن من العرب من يحذف واو

(١) انظر: همع الهوامع، للسيوطي ١/١٢٤-١٢٥

الجمع، ويجعل الضمة دليلا عليه، نحو(ضَرَبُ) في ضربوا ،وهذا وجه ضعيف."[١] ورجَّح الأزهري أنَّ البناء على الفتح للخفة، حيث قال: "الفعل الماضي مبني باتفاق، وبناؤه على الفتح للخفة، ثلاثيا كان كـ (ضَرَبَ)، أو رباعيًّا كـ (دحرج)، أو خماسيًّا كـ (انطلق)، أو سداسيًّا كـ (استخرج)."[٢] وعلَّل الرضي البناء على الفتح بقوله: "الفعل الماضي في بعض حالاته يبنى على الفتح، وفي حالات أخرى يبنى على السكون، وإنما اختاروا بناء نحو: (كَتَبَ)، و(كتبت) على الفتح؛ لأن الفتحة أخف الحركات مع كون الفعل ثقيلا بسبب دلالته على شيئين: هما الحدث والزمان، فلو أنه بني على الضم لاجتمع فيه ثقلان، فطلبوا في نطقهم التخفيف من أحد الثقلين، فجاءوا به مفتوحًا."[٣]

ب- **بناء الفعل الماضي على الضم:** يبنى الفعل الماضي على الضم إذا اتصل به واو الجماعة ،وذلك للمجانسة الصوتية بين الضم وواو الجماعة، وهذا – بلا شك– أخف على اللسان؛ لأن الضمة من جنس الواو. قال ابن هشام: "وكذلك ضمة (ضربوا) عارضة لمناسبة الواو."[٤] ومناسبة الضمة – هنا – لواو الجماعة، ضرورة صوتية اضطرارية ، إذ إنه لا يمكن أن تحل محلها حركة ثانية عند الإسناد إلى واو الجماعة.[٥]

ج- **بناء الفعل الماضي على السكون:** وذلك إذا اتصل به ضمائر الرفع المتحركة، كتاء الفاعل، مثل: (خَرَجْتُ). والبناء على السكون جاء لضرورة

(١) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١٦/٢

(٢) انظر: شرح التصريح على التوضيح ٥٠/١

(٣) انظر: شرح الرضي على الكافية ٩/٥، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٦/١

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٦/١

(٥) جدير بالذكر أنَّ الفعل المعتل الآخر بالألف، عند إسناده إلى واو الجماعة، تحذف منه الألف ويُفتح ما قبلها؛ لئلا يلتقي ساكنان، والفتح – هنا – للدلالة على هذا الحرف المحذوف. وهذه العملية تتم وفق ضرورة صوتية اضطرارية.

صوتية اضطرارية، متمثلة في كراهة اللغة توالي أربع حركات قصيرة مفتوحة، لما فيها من الثقل النطقي. وهذا بلا شك يتطلب بذل مجهود كبير، ولذلك مالت اللغة إلى تسكين الحركة الثالثة؛ ليتحول المقطعان القصيران المفتوحان المتتابعان (ص ح/ص ح) إلى مقطع واحد متوسط (ص ح ص). قال الرضي في سبب بناء الماضي على السكون: "فإذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك سكن آخره؛ كراهة توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة."[١] وعلل ذلك ابن يعيش بقوله: "وأمَّا "لحوق بعض الضمائر" فيريد ضمير الفاعل البارز، نحو: " ضَرَبْتُ" و" ضَرَبْنا" و" ضَرَبْتَ "و"ضَرَبْتما" و"ضَرَبْتُم"، فإنَّ لام الفعل تُسكَّن عند اتصاله به، وذلك لئلا يتوالى في الكلمة الواحدة أربع حركات لوازم، نحو قولك: (ضَرَبَتُ)، لو لم تُسكِّن. وقولنا: " لوازم" تحرزٌ من ضمير المفعول، نحو: " ضَرَبَكَ"، و" ضَرَبَه"؛ لأنَّ ضمير المفعول يقع كالمنفصل من الفعل."[٢] وسبب التسكين مردُّه إلى كراهة اللغة توالي المقاطع القصيرة المفتوحة، تبعا للقاعدة الصوتية التي تنص على أنَّه "كلما ازداد عدد المقاطع في الكلمة، كان الهروب من تتابع المقاطع القصيرة أشدَّ إلحاحًا."[٣] وتحليلها الصوتي كالتالي: (ضَرَبَتُ) < تحولت إلى (ضَرَبْتُ) (ص ح+ ص ح+ ص ح+ ص ح)، تحولت إلى(ص ح + ص ح ص+ ص ح) حيث تحول المقطعان القصيران المفتوحان إلى مقطع واحد متوسط؛ لتفادي الثقل النطقي الموجود في تتابع أربع حركات قصيرة متتالية. ومما لا شك فيه أنَّ التتابع في الحركات القصيرة يمثل عنصر التوتر في الصيغة، ولذلك تفرُّ منه اللغة، يقول الدكتور فوزي الشايب: "الكلمة العربية

(١) انظر :شرح الرضي على الكافية ٩/٥-١٠، وشرح التصريح على التوضيح ٥٠/١، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٦/١

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٠٩/٤

(٣) انظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص: ١٣٥، والأصوات اللغوية، ص: ٩٣

نسيج محكم من المقاطع القصيرة والمتوسطة بنوعيها في أغلب الأحيان، والمقاطع القصيرة تمثل عنصر التوتر بسبب تتابعها السريع في حين تمثل المقاطع المتوسطة المفتوحة عنصر التخلخل والضعف في الصيغة، وذلك بسبب الفسحة الزمنية التي تفصل بين المقطع المتوسط المفتوح والمقطع الذي يليه، ومن ثم جاءت الكلمة العربية – في أغلب الأحوال – معتدلة في نسجها تجمع بين القوة والضعف، أو بين التوتر والتخلخل ، وبعبارة أخرى بين المقاطع القصيرة والمتوسطة. ولهذا فإنَّ العربية لم تجمع بين أربعة مقاطع قصيرة في كلمة واحدة إلا في حالة نادرة."[١] ومال الدكتور فخر الدين قباوة إلى أنَّ التسكين – هنا – يؤدي إلى تقليل الجهد المبذول في نطق الكلمة، ومن ثم يؤدي إلى الاقتصاد اللغوي، حيث قال: " .....وعكس هذا أن يتوالى متحركات، يثقل تناولهُا في الكلام صريحة خالصة، كأن يتصل بالفعل الماضي ذي الحركات الثلاث ضمير رفع متحرك، ويصيرا معًا كالكلمة الواحدة، فيما هو كثير التردد بالكلام. ولذلك تحذف الحركة الثالثة؛ تخفيفًا على اللسان: أخذْتُ، وحضرْتُ ،وعلمتِ، وصدقتما، ونجحنا، وفهمتم، وشربْن. وبذا يتحقق نزع مقطع، وقصد معنوي أيضًا، أي: نبر المقطع المتوسط الجديد، دلالة على أنَّ الضمير المتصل هو عمدة لا فضلة."[٢]

(١) انظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص: ١٢٨-١٢٩، ومن هذه الحالات النادرة التي اجتمعت فيها أربع حركات قصيرة في كلمة واحدة، الأفعال الماضية الثلاثية المتصلة بها كاف المخاطب، والمخاطبة، وذلك مثل: (شَكَرَكَ)، و(شَكَرَكِ)، وهذه هي الحالة الوحيدة التي تجمع فيها العربية بين أربع مقاطع قصيرة في كلمة واحدة. انظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص:١٣٧-١٣٨

(٢) انظر: الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص: ١٧٩

المبحث الثاني :أثر الضرورة الصوتية في إنشاء ظواهر نحوية مخالفة للأصل.

حيث تولدت – نتيجة مراعاة الضرورة الصوتية – ظواهر نحوية خالفت الأصل الإعرابي ؛ وذلك لإحداث نوع من السهولة في النطق ، والخفة . ومنها على سبيل المثال، لا الحصر :

ظاهرة الجر على الجوار[١]:

ونعني بها: أن يأتي التابع مجرورا لمجاورته اسما، مع أنه تابع لمرفوع أو منصوب، كقول العرب: هذا جحر ضبٍّ خربٍّ. فالوجه الرفع؛ لأنه نعت لكلمة "جحر"، إلا أنه جاء مجرورًا لمجاورته الاسم المجرور.[٢] وهي ظاهرة واقعة في كلام العرب، شعره ونثره، وكذلك وردت في القراءات القرآنية. [٣] وقد نقل السيوطي – في همعه – أنَّ الجمهور من البصريين والكوفيين أثبتوا الخفض على الجوار في نعت، كقولهم :هذا جحر ضب خرب، وتوكيد كقولهم :(البسيط)

يا صاحِ بلِّغْ ذوي الزوجات كُلِّـــهم * أن ليس وصلٌ إذا انحلت عُرى الذَّنبِ**

بجر (كلِّهم) على المجاورة لكلمة الزوجات؛ مع أنها توكيد لـ "ذوي" المنصوبة، لا الزوجات، وإلا لقال: كُلَّهنَّ.[٤] إذن عُدل بالتابع – هنا – إلى

(١) الجر على الجوار جاء لسبب صوتي، وهو ما يمكن أن نسميه بالتناسب الصوتي بين نهاية الكلمتين، وهذا لا يعدُّ سببًا صوتيا اضطراريًّا، بيد أنني أدخلته في الضرورة الصوتية؛ لأنَّ الجر على الجوار يرمي إلى تحقيق التخفيف، والتخلص من الثقل.

(٢) انظر: الكتاب ٤٣٦/١

(٣) جدير بالذكر أنَّ هذه الظاهرة رفضها بعض النحويين، لمخالفتها أنظمة اللغة، في حين أيَّدها آخرون، وقد تناول الباحثون –هذه القضية – بشيء من التفصيل، وأرى أنه لا حاجة –هنا – لتكرار هذه الآراء.

(٤) انظر: همع الهوامع، للسيوطي ٣٠٤/٤–٣٠٥، والبيت من بحر البسيط بلا نسبة في الهمع ٤/ ٣٠٤–٣٠٥، ونسبه صاحب خزانة الأدب إلى الغريب النصري، انظر: خزانة الأدب ٩٠/٥، ٩٣، ٩٤

الجر؛ مراعاة لهذه الضرورة الصوتية، المتمثلة في إحداث نوع من التناسب الصوتي بين المتجاورين، هدفه التخفيف النطقي، والبعد عن الثقل. وهذا التناسب الصوتي، هو جزء من نظام اللغة العام، ينتج عن اتفاق يوجد بين جميع الأعضاء النطقية؛ بحيث لا نجد صوتا مناوئًا لصوت مجاورٍ، ولا عضوًا منافيا في وضعه النطقي لعضو آخر، وإنما تتعاون هذه الأعضاء النطقية في خلق نوع من الانسجام الحركي في أثناء العملية النطقية، وقبله انسجام في حروف الكلمة والجملة، فلا يكون هناك صوت شاذٌّ عن صوت آخر، ولا حركة مناقضة لحركة أخرى؛ فيؤدي ذلك إلى نوع من التوازن والتوافق. (١) وعليه يمكن القول بأنَّ الجر على الجوار لا ينكر وقوعه في كلام العرب؛ إذ إنه عادة لغوية، جرت على ألسنتهم، دفعهم إليها تحقيق المجانسة الصوتية بين الصوتين المتجاورين. وهذه المجانسة الصوتية مظهر من مظاهر الخفة. ومن ثم فقول العربي: هذا جحر ضبٍ خربٍ، يحمل على تحقيق نوع من التجانس الصوتي بين الكلمتين المتجاورتين، لاسيما وأنَّ الحركة فيهما – صارت– بعد التجانس حركة من جنس واحد، وهذا بلا ريب يحدث نوعا من السهولة في النطق، والتناغم في الأداء. وهذا غرض ترمي إليه اللغة؛ لأنَّ إتْباع كلمة مكسورة بكلمة أخرى مكسورة، أيسر على اللسان في النطق من إتباع كلمة مكسورة بكلمة أخرى مضمومة؛ لأنَّ السان حال نطقه للكسرة في الكلمتين المتجاورتين ، يتخذ وضعًا واحدًا، وهو ارتفاع مقدمته إلى أعلى ناحية الغار. وهذا أمر مستساغ؛ تبعا للقوانين الصوتية، التي تبيح الانتقال من الثقيل إلى الخفيف. يقول صاحب شرح الشافية: " .....وكذا قولهم (غزْيَ) بالياء دون الواو في غُزِى لعروض سكون الزاي، فليس التخفيف في مثله لكراهة الانتقال من الأخف إلى الأثقل كما كان في

(١) انظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص: ١٣٩

(كَتِف)، (عَضُد)، كيف والكسرة أخف من الضمة، والفتحة أخف من الكسرة ؟ بل إنما سكن كراهة توالي الثقيلين في الثلاثي المبني على الخفة، فسكن الثاني لامتناع تسكين الأول؛ ولأن الثقل من الثاني حصل" [١] وكذلك مال **الدكتور إبراهيم أنيس** إلى أنَّ الضمة أثقل الحركات، حيث قال: " على أنه حين نتساءل عن أي الصوتين أيسر في النطق أو أيهما يحتاج إلى جهد عضلي أكثر نجد أنَّ الضمة هي التي تحتاج إلى جهد عضلي أكثر؛ لأنها تتكون بتحرك أقصى اللسان ،في حين أنَّ الكسرة تتكون بتحرك أدنى اللسان، وتحرك أدنى اللسان أيسر من تحرك أقصاه. وقد كنا نتوقع من أجل ذلك أن يشيع الكسر في بيئة البدو حيث الميل إلى الاقتصاد في المجهود العضلي، وبذل أقل جهد ممكنا في أثناء النطق، متى تحقق الناطق أنَّ مثل هذا الجهد سيحقق له الهدف من الكلام، ولكنَّ الضم – كما قلت آنفا– صفة من صفات الخشونة التي يحرص عليها البدوي، والتي يدرك أنها تميزه عن غيره، ولذلك استمسك بها، وتعصب لها في غالب الأحيان."[٢]

(١) انظر: شرح شافية ابن الحاجب ٤٤/١

(٢) انظر: في اللهجات العربية، ص: ٨٥

المبحث الثالث: أثر الضرورة الصوتية في القواعد الجزئية الخاصة بظواهر عارضة .

أولا: تحريك بعض التراكيب ؛ للتخلص من التقاء الساكنين: حيث إن التقاء الساكنين يعدُّ عنصر ثقل في الكلام ، ومن ثم لجأت اللغة إلى التخلص منه ؛ عن طريق تحريك أحد الساكنين ؛ تخلصا من هذا الثقل . ومن صور هذا التخلص:

أ- **التحريك بالكسر أو الضم أو الفتح؛ مراعاة للضرورة الصوتية، التي تتمثل في التخلص من التقاء الساكنين.** فالأصل في المبني أن يسكَّنا، كما قال ابن مالك في ألفيته. (١) وتعليل ذلك كما قال ابن عقيل: "الأصل في البناء أن يكون على السكون؛ لأنه أخف من الحركة، ولا يحرَّك المبني إلا لسبب، كالتخلص من التقاء الساكنين."(٢) وجنح ابن يعيش إلى أنَّ القياس في المبني السكون، ولذلك لا يحرَّك إلا لضرورة، حيث قال: " القياس في كلِّ مبنى أن يكون ساكنًا، وما حرِّك من ذلك، فلعلة، فإذا وجدت مبنيًا ساكنًا، فليس لك أن تسأل عن سبب سكونه؛ لأن ذلك مقتضى القياس فيه. فإن كان متحركًا، فلك أن تسأل عن سبب الحركة، وسبب اختصاصه بتلك الحركة دون غيرها من الحركات. وإنما كان القياس في كلِّ السكون لوجهين: أحدهما أنَّ البناء ضدُّ الإعراب، وأصل الإعراب يكون بالحركات المختلفة للدلالة على المعاني المختلفة. فوجب أن يكون البناء هو ضده. والوجه الثاني: أنَّ الحركة زيادة مستثقلة بالنسبة إلى السكون، فلا يُؤتى بها إلا لضرورة تدعو إلى ذلك."(٣) ومن ثم مالت بعض التراكيب إلى التخلص من

(١) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٧/١

(٢) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٧/١

(٣) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش ٢/ ٢٨٨

التقاء الساكنين عن طريق الحركة، سواء أكانت ضمة أو فتحة أو كسرة ، ومن الأمثلة على ذلك:

١- <u>بناء "حيثُ "، و"نحنُ" على الضم</u>

أ- **بناء " حيثُ" على الضم.** إذ إنَّ الأصل في بنائها السكون (حَيْثْ)، وهذا فيه ثقل صوتي في النطق، فتحرك آخرها؛ لئلا يلتقي ساكنان، وهذه ضرورة صوتية، أوجبت التحريك بحركة الضم. يقول العكبري: "وإنما حُرِّك آخرها؛ لئلا يلتقي ساكنان فأمَّا مَنْ ضمَّها فله في ذلك وجهان: أحدهما: أنها أشبهت قبلُ وبعدُ في وقوعها على كل الجهات وأبعاضها فأُلحقت بهما. والثاني: أنَّ معظم أسماء الأمكنة معرب يتضح بالمفرد، فلما خالفت أخواتها قُوِّيت بأن بُنيت على الضم؛ تنبيهًا على أنَّ حقها الإعراب. ومن العرب من يبنيها على الفتح طلبا للخفة، ومنهم من يبنيها على الكسر، وهو الأصل في التقاء الساكنين."[١] وقد فَرَّق ابن يعيش بين حركة الضم في (حيثُ)، وحركة الضم في (قبلُ وبعدُ) بقوله: " فأمَّا (حيثُ) فلما لم تكن لها هذه الحالة كانت ساكنة الآخر إلا أنه التقى في آخرها ساكنان، وهما الياء والثاء، فمنهم من فتح طلبًا للخفة لثقل الكسرة بعد الياء، كأين وكيف، ومنهم من شبهها بالغايات فضمَّها كـ (قبلُ)، و(بعدُ). ووجه الشبه بينهما أنَّ حقَّ (حيثُ) من جهة أنها ظرفٌ أن تضاف إلى المفرد كغيرها من ظروف الأمكنة، نحو: أمامك، وقدَّامك، ونحوهما، فلمَّا أُضيفت إلى الجملة صارت إضافتها كلا إضافة، فأشبهت قبلُ وبعدُ في قطعهما في قطعها عن الإضافة، إلا أنَّ الحركة في (حيثُ) لالتقاء الساكنين. وفي (قبلُ، وبعدُ) للبناء." [٢] وفسر

(١) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٨٠/٢

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١٥/٣

الدكتور فخر الدين قباوة بناء (حيثُ) على الضم في ضوء التماثل الصوتي الجزئي المقبل المنفصل، حيث قال: "...إذ الأصل فيها أن تكون مبنية على السكون. غير أنه ثقل أداء الساكنين فيها، لما يشكله من مقطع طويل عنقودي، فتدافع هذان المستثقلان، على الرغم من وجود فاصل بينهما، وانعكس ذلك على الثاني بالحركة المزيلة للحرج في التصويت، وكانت فتحة أو ضمة أو كسرة."(١)

ب- **تحريك نون " نحنُ " بالضم.** فالأصل في هذا الضمير أن يكون مبنيًّا على السكون. بيد أنه تحرَّك آخره؛ للتخلص من التقاء الساكنين، وكانت هذه الحركة هي الضمة، قال العكبري: "وإنما حُرِّكت النون؛ لئلا يلتقي ساكنان، وضُمَّت النون لثلاثة أوجه: أحدهما: أنَّ الصيغة للجمع، والواو تدلُّ على الجمع، نحو: قاموا، والزيدون، والضمة من جنسها. والثاني أنَّ الجمع أقوى من الواحد؛ فحُرِّك بأقوى الحركات، وهي الضمة، وهذا الضمير مرفوع الموضع، فحُرِّك بحركة المرفوع."(٢) وذهب السيوطي إلى أنَّ بناءها على الضم حملا على "هم"، والواو.(٣) ويمكن تفسير ذلك – صوتيًّا – في ضوء كراهة اللغة للمقطع الطويل المغلق بصامتين (ص ح ص ص)، وذلك بتحويله إلى مقطع متوسط (ص ح ص)، ومقطع قصي مفتوح (ص ح). نَحْنْ < نحْنُ، (nahn<nahnu).

(١) انظر: الاقتصاد اللغوي في بناء الكلمة، ص: ٢٥٥، وهذا ينسحب – أيضا- على (جيرِ – منذُ.....).والتماثل الجزئي المقبل المنفصل يكون فيه العنصرُ المتأثِّرُ متأخرا في اللفظ، مفصولا عن الموثر بحاجز.

(٢) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٧٥- ٤٧٦

(٣) انظر: همع الهوامع ١٨٠/٦

٢- <u>بناء " أينَ" ،و" كيفَ"، و"ليتَ "، و"أيَّانَ" على الفتح.</u>

حيث تحرك آخر هذه التراكيب، وبُني على الفتح، مع أنَّ الأصل يقتضي بناءه على السكون؛ مراعاة لضرورة صوتية، ألا وهي الفرار من التقاء الساكنين. لما في ذلك الالتقاء من صعوبة وثقل في النطق. ومالت هذه الكلمات إلى الفتح دون الكسر؛ لخفة الفتحة عن الكسرة، ولثقل الكسرة بعد الياء على اللسان، مع أنَّ الأصل في التخلص من التقاء الساكنين يكون بالكسر. يقول ابن يعيش: " "ليت" حرف ثلاثي البناء، مثل: "إنَّ "، و"أنَّ"، وحقه أن يكون موقوف الآخر، إلا أنه حُرِّك لالتقاء الساكنين، وفُتح طلبًا للخفة، كأنهم استثقلوا الكسرة بعد الياء، كما فعلوا ذلك في "أين"، و"كيف". [(١)] فإذا قيل: بُنيت (أينَ – كيفَ– ليتَ) على الفتح؛ استثقالا للكسرة بعد الياء، فلماذا بُنيت (أيَّانَ) على الفتح، مع أنه لا يوجد ياء قبل الآخر ؟ والإجابة على هذا السؤال ذكرها ابن يعيش، حيث قال: " وبني لتضمنه همزة الاستفهام، وحُرِّك آخره لالتقاء الساكنين، وفُتح على طريق الإتباع لما قبله، إذ الألف من جنس الفتحة، أو إتباعا للفتحة قبله، إذ الألف حاجزٌ غير حصين، كما فعلوا في" شتانَ" كذلك."[(٢)] ويمكن تفسير لجوء هذه الكلمات إلى الفتح؛ للتخلص من التقاء الساكنين تفسيرا مقطعيا في ضوء ميل العربية إلى التخلص من الثقل الموجود في المقطع الطويل المغلق بصامتين (ص ح ص ص)،كما في(أَيْنْ)، بتحويله إلى مقطع قصير، وآخر متوسط، كالتالي:(ص ح ص+ ص ح) فتتحول إلى (أَيْنَ).

(?ay+na > ?ayn). وهذا المقطع الثقيل (ص ح ص ص)، أطلق عليه الدكتور فخر الدين قباوة المقطع العنقودي الثقيل، حيث قال: "فإنه إذا توالى

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٦٨/٤، واللباب في علل البناء والإعراب ٨٦/٢

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٣

في اللفظ الواحد ساكنان، وجب التصرف؛ لإزاحة الاستعصاء بتَدَخُّل صائت، مهمته التيسير للأداء. فقد كان مثل: حيثُ، وجيرِ، وسوفَ، وليتَ، ومنذُ، ساكن الآخر لجموده وبعده عن التمكن، فاضُطرّ العربيُّ إلى إلحاق الحركة المناسبة له، للتخلص من العقبات، وجعل الكلمة قريبة التناول والاستخدام في التعبير. فقد نُزعت العقدة الكآداء، بإزالة المقطع العنقودي، وتوزيعه على مقطعين: متوسط وقصير." (١)

٣- **بناء (جيرِ)، و(أمسِ) على الكسر.**

أ- **بناء (جيرِ) على الكسر**: حيث إنَّ الأصل في بنائها السكون، بيد أنها حركت بالكسر؛ لئلا يلتقي ساكنان ، والتخلص من التقاء الساكنين فيها بالكسر هو الأصل(٢). قال العكبري: "وأما (جيرِ) فبمعنى (نَعَمْ)، في أكثر الاستعمال، فهي حرف كـــ(نَعَم)، وحُرِّك بالكسر لالتقاء الساكنين."(٣) وعلَّل ابن يعيش سبب بنائها على الكسر دون الفتح، على الرغم من وجود ثقل في الكسر بعد الياء بقوله: "....والكسر فيه على أصل التقاء الساكنين، والفتح طلبا للخفة لثقل الكسرة بعد الياء. فإن قيل: فما بالهم فتحوا في (أينَ)، و(كيفَ)، و(ليتَ) وكسروا في (جيْرِ)، وفيها من الثقل ما في ليت وأخواته ؟ قيل: على مقدار كثرة استعمال الحرف يُختار تخفيفه، فلما كَثُر استعمال أينَ، وكيفَ، وليتَ مع العلة التي ذكرناها من اجتماع الكسرة والياء آثروا الفتحة لذلك. ولما قلَّ استعمال (جيرِ) لم يحفِلوا بالثقل، وأتوا فيه بالكسر الذي هو الأصل."(٤)

---

(١) انظر: الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص: ١٩٦

(٢) انظر: الكتاب ٢٨٦/٣

(٣) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٩٤/٢، وهمع الهوامع ٢٥٧/٤

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٧/٥

ب- تحريك سين (أمسِ) بالكسر

إذ إنَّ الأصل فيها –كغيرها – من الأسماء البناء على السكون، لكنَّ آخرها تحرَّك بالكسر؛ للتخلص من التقاء الساكنين. يقول ابن يعيش: "إنما بُني لتضمنه لام المعرفة، وبها صار معرفة، والاسم إذا تضمن معنى الحرف بُنِي. وكان حقُّه تسكين الآخر على ما يقتضيه البناء، وإنما التقى في آخره ساكنان، وهما السين والميم قبلها، فكسرت السين لالتقاء الساكنين."(١) وجنح السيوطي إلى أنه لا يُبنى على الكسر إلا إذا أُستعمل ظرفًا، حيث قال: "فإن استعمل ظرفًا فهو مبني على الكسر عند جميع العرب."(٢) وذهب ابن كيسان إلى أنَّ بناءه، لأنه في معنى الفعل الماضي."(٣) وقال بعض النحويين أنَّ علة بنائه: شبَه الحرف إذا افتُقر في الدلالة على ما وضع له إلى اليوم الذي أنت فيه".(٤) ونقل سيبويه عن الحجازيين استعماله مبنيًا على الكسر في غير الظرفية. حيث تقول: ذهب أمسِ بما فيه، وأحببت أمسِ، وما رأيته مذ أمسِ.(٥)

ت- <u>حذف عين الفعل المضارع الأجوف عند الجزم</u> :

حيث ذهب بعض الأقدمين إلى أنَّ المضارع الأجوف عند جزمه يحذف حرف العلة، سواء أكان واوًا، أو ياءً، أو ألفًا؛ بسبب التقاء الساكنين، الحرف الأخير الساكن، وحرف العلة الساكن الذي يقع قبل الحرف الأخير.(٦) وهذا –بلا

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٣٧/٣

(٢) انظر: همع الهوامع ١٨٧/٣

(٣) انظر: همع الهوامع ١٨٧/٣

(٤) انظر: همع الهوامع ١٨٧/٣

(٥) انظر: الكتاب ٢٨٣/٣-٢٨٤، وهمع الهوامع ١٨٨/٣

(٦) انظر: الكتاب ١٥٦/٤-١٥٧، المقتضب ١٦٧/٣، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٥٣/٤

بلا شك– يتولد عنه ثقل في النطق، فمالت اللغة إلى التخلص من أحد الساكنين عن طريق حذف الساكن الأول، وهو عين الفعل. فمثلاً: لم يَقُوْلْ < لم يَقُلْ. حيث حذفت الواو لئلا يلتقي ساكنان. وجدير بالذكر أن هناك من المحدثين من تبنى هذا الرأي، ومنهم الدكتور فخر الدين قباوة، حيث قال: "وإذا أردت جزم الأفعال من نظائر: يعود، ويسير ...تشكَّل المقطع المغلق، بحرف المد والحرف المجزوم. وههنا يتثاقل اللفظ في وصل الكلام، فيجب حذف الأول ليسهل الأداء المقطعي، ويتحقق أقل جهد علاجي: لم يَعُدْ .. [1] أما في نظر المحدثين – من علماء الأصوات – فيرون أنَّ الذي حدث هو تقصير للحركة الطويلة عند الجزم؛ للتخلص من المقطع المكروه في العربية، وهو (ص ح ح ص)، وذلك بتحويله إلى المقطع (ص ح ص)، كما يلي: لم يَقُـــولْ < لم يَقُـــلْ

Lam/ya/quuL < Lam/ya/quL.، فالفعل: (يقول) تحول بالجزم إلى (لم يقولْ) ،ثم تم تقصير الحركة الطويلة (ص ح ح) إلى (ص ح)، حيث تخلصت العربية من النسيج المقطعي (ص ح ح ص) إلى النسيج المقطعي (ص ح ص). وأرجع الدكتور القرالة تقصير الحركة الطويلة – هنا – إلى سببين، حيث قال: " إنَّ العلة من هذا الحذف تتأتى من دافعين: أولاهما: علة المقطع وإشكالاته التي تقع في حيز عدم الجواز حينًا، وفي الكراهية حينًا آخر ...أمَّا الدافع الثاني فيتمثل في أنَّ الحركة المحذوفة لا تمثل قيمة فونيمية أو مورفيمية."[2] وعلَّل الدكتور سعيد إسماعيل شواهنة تقصير الحركة الطويلة بعلة الجذب المؤدية إلى التوازي الصوتي، إلى جانب الفرار من المقطع المكروه في اللغة، حيث قال: "ولذا نرى أنَّ سبب التقصير في المضارع الأجوف يعود إلى النسيج المقطعي من جهة، وظاهرة الجذب التي جذبت عجز البنية إلى الصدر

(١) انظر: الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص:١٩٩

(٢) انظر: الحركات في اللغة العربية، زيد القرالة، ص: ١١٨

بسبب دخول عامل الجزم الذي أطال الوحدة الصوتية من البداية، فقابلها تقصير من النهاية، حتى تبقى البنية محافظة على التوازي الصوتي لها، لأن العامل يصبح جزءًا من البنية. يقـــوم: ya/qum/mu < لم يقم :Lam/ya/qum، فتم الجذب بحذف الحركة الأخيرة لوظيفة نحوية، فتكوَّن مقطع غير موجود في اللغة العربية؛ لأنه يتكون من صامت فقط، فجُذب إلى المقطع السابق له، فكوَّن مقطعا غير مرغوب فيه في العربية، فتم الجذب مرة أخرى، بتقصير الحركة لتتساوى عدد المقاطع قبل الجزم مع عددها بعد الجزم، مع تغير في النسيج المقطعي؛ ليتلاءم مع النظام المقطعي للغة العربية "[١] والسبب في سلوك القدماء هذا المسلك، هو خلطهم بين حرف المد، وبين الحركة الطويلة، فهم يرون أنَّ الواو في (يقول) صامت ساكن، في حين أنه في نظر الأصواتيين حركة طويلة. يقول الدكتور رمضان عبد التواب: "كما أنهم يقولون في مثل: "لم يمت" إنَّ أصله "يموت"، فحين جُزم بالسكون التقى ساكنان: التاء والواو، فحذفت الواو للتخلص من التقاء الساكنين. وهم –هنا– ينظرون إلى الخط من ناحية، ومن ناحية أخرى، يعدون الواو حرفًا مشكلا بالسكون، في حين أنها في هذه الحالة علامة على الضمة الطويلة، والضمة حركة، والحركة لا توصف بالسكون. ولو نظروا إلى النطق، ودرسوا نظام المقاطع في اللغة العربية لعرفوا أنه بعد جزم مثل هذا الفعل بالسكون، أصبح عندنا مقطعان، الثاني منهما زائد في الطول (ya+muut) ، وهو غير مقبول في العربية في هذه الحالة، وعندئذ تقصر حركة هذا المقطع، فتصير الكلمة (ya+mut). وهذا هو السر في تقصير حركة الفعل الماضي الناقص، عند اتصاله بتاء التأنيث، مثل: "رَمَت"، وأصله: رَمات وغير ذلك."[٢] إذن ثمة ثقل في هذا التركيب، تخلصت منه اللغة عن طريق الحذف،

(١) انظر: أثر البنية المقطعية في توجيه الظاهرة النحوية، ص: ٣٢–٣٣

(٢) انظر: فصول في فقه العربية، ص: ٤٠٨–٤٠٩، أثر البنية المقطعية في توجيه الظاهرة النحوية، ص: ٣١، دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، ص: ٢٠

أو تقصير الحركة الطويلة. ويجنح الباحث إلى الرأي الثاني، القائل بتقصير الحركة الطويلة؛ لأنه متوافق مع معطيات الدرس الصوتي الحديث، التي تنظر إلى (الواو – الألف – الياء) على أنها حركات طويلة.

ثانيًا: كسر نون المثنى، وفتح نون الجمع:

حيث اختصت نون المثنى بالكسرة؛ لخفة المثنى عن الجمع، فكان من نصيب نون المثنى الكسر الثقيل. في حين أنَّ نون الجمع اختصت بالفتح لثقل الجمع، فأعطي الأخف للأثقل. وتفسير ذلك صوتيًّا يرجع إلى أسباب منها: أنَّ نون التثنية كُسِرت على أصل التخلص من التقاء الساكنين، فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء؛ فرارًا من ثقل كسرتين بينهما ياء، ثم عكسوا ذلك في الجمع؛ ليحصل الفرق بينهما ،وليعتدل اللفظ لوجود ياء بين فتحة وكسرة في كل منهما.[1] ومال المبرد إلى القول بأنَّ الكسر فيها للتخلص من التقاء الساكنين، وأنَّ الأصل فيها السكون، حيث قال: " والزائدة الثانية، وحركتها الكسر، وكان حقُّها أن تكون ساكنة، ولكنها حُرِّكت لالتقاء الساكنين، وكسرت على حقيقة ما يقع في الساكنين إذا التقيا، وذلك في قولك: هما المسلمانِ، ورأيت المسلمينِ."[2] وأرجع العكبري كسر نون المثنى، وفتح نون الجمع لأربعة أسباب، حيث قال: "وإنما كُسرت النون في التثنية، وفتحت في الجمع لأربعة أوجه: أحدها أنَّ تحريكها مضطر إليه لئلا يلتقي ساكنان، والأصل فيها السكون. والتثنية قبل

(١) ذكر هذه الأسباب الدكتور حسين شرف في هامش كتاب اللمع لابن جني . تحقيق: حسين شرف، ص: ١٠٥

(٢) انظر: المقتضب ١٥٣/٢، وجدير بالذكر أن هناك من المحدثين من ذهب إلى القول بأنَّ الأصل في نون المثنى الفتح، كالدكتور رمضان عبد التواب، حيث قال: "والصحيح في هذا أنَّ حركتها الأصلية هي الفتحة، بدليل لزوم الفتحة لها في جمع المذكر السالم في جميع الحالات الإعرابية، وبدليل وجود بعض الألفاظ التي الركام اللغوي للظواهر اللغوية المندثرة، مثل: شتَّانَ ."انظر: التطور اللغوي، مظاهره، وعلله، وقوانينه، ص: ٦٥-٦٦

الجمع، والأصل في حركة التقاء الساكنين الكسر، فكانت التثنية أولى، وفتحت في الجمع لتخالف التثنية. والثاني: أنَّ ما قبل حرف المد مفتوح، فجعلوا ما بعده مكسورا تعديلا، وعكسوه في الجمع. والثالث: أنَّ التثنية تكون بالألف في الرفع، وهي أخف من الواو والياء، فجعوا الكسر مع الأخف، والفتح مع الأثقل. والرابع: أنهم لو فتحوا في الموضعين لوقع اللبس في بعض المواضع، ألا ترى أنك تقول مررتُ بالمصطفَينَ في الجمع تفتح ما قبل الياء، وما بعدها فلو فعلت ذلك في التثنية لالتبسا."[١] وجنح ابن إياز إلى أنَّ الكسر في نون المثنى للتخلص من التقاء الساكنين، حيث قال: "اعلم أنَّ أصل هذه النون أن تكون ساكنة كحروف المعاني من نحو لام التعريف ،والتنوين، لكن التقى ساكنان: هي، أي: النون، وحرف التثنية (الألف)، وحذف أحدهما ممتنع، وتحريك حرف التثنية كذلك، فحُرِّكت النون، وكانت الحركة كسرة؛ لأن الأصل في التقاء الساكنين الكسر، والتثنية أسبق من الجمع."[٢] وأرى – من وجهة نظري– أنَّ السبب الصوتي في تحريك نون المثنى بالكسر يرجع إلى عدة أمور: أحدها: أنَّ اللغة تكره توالي الحركات المتماثلة، فلو كانت النون مفتوحة بعد حركة طويلة (الألف) لحدث توالي ثلاث فتحات، واللغة تأبى ذلك، وترفضه، لذا عُدل إلى الكسر؛ لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ،إضافة إلى إحداث نوع من المخالفة الصوتية بين هذه الحركات المتماثلة، كما أشار إلى ذلك الدكتور رمضان عبد التواب، حيث قال: " ومن المخالفة الصوتية في العربية كذلك: المخالفة بين حركتي الفتح المتتاليتين إذا كانت الأولى منهما طويلة؛ إذ تتحول الثانية منهما في هذه الحالة إلى كسرة. فالأصل في نون المثنى هو الفتح، وفتحها لغة .....غير أنَّ نون المثنى، قد كسرت في الفصحى، تبعًا لهذا القانون (يقصد

(١) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١٠٩/١-١١٠

(٢) انظر: المحصول في شرح الفصول لابن إياز ١٧٧/١

المخالفة)، بدليل أنها لاتزال مفتوحة في نظيرتها في جمع المذكر."[١] ثانيها :خفة المثنى تناسبها الثقل الذي في الكسر، وثقل الجمع يناسبه الخفة التي في الفتحة. وهو ما أسماه الدكتور أحمد عفيفي بالتعادل اللغوي، حيث قال: "وتنعكس هذه الظاهرة في سلوك اللغة، حيث كان التوازن قائمًا بين الخفة والثقل في كلمات اللغة وجملها، فلا تجد مظاهر الثقل تجتمع في كلمة أو جملة، ومظاهر الخفة تجتمع في كلمة أخرى أو جملة ثانية، ولكننا نجد هذا التعادل القائم، والتوازن الملاحظ في الكلمات والجمل، فالكلمة الثقيلة لفظيًّا أو معنويًّا نجد أنَّ السلوك اللغوي يراعي التخفيف حين التصرف فيها بالجمع أو التصغير أو النسب أو الإعراب."[٢]

ثالثًا : اختصاص الواو بالجمع المذكر، والألف للمثنى في حالة الرفع.

حيث روعي في اختصاص الواو بالجمع، والألف للتثنية ، التخفيف، والبعد عن الثقل، وهما أثران من آثار مراعاة الضرورة الصوتية في هذين الاسمين. وثمة علاقة تناسب صوتي تربط بين الواو والجمع، وبين الألف والمثنى، وهذا التناسب الصوتي أحدث نوعًا من الخفة في النطق، وإلى هذا مال العكبري، حيث قال: " وإنما جعت الواو للجمع لقوتها وخروجها عن عضوين، وأنها دلَّت على الجمع في الإضمار، نحو: (قاموا). وأنَّ معناها في العطف الجمع. وخص بها الرفع؛ لأنها من جنس الضمة. وأمَّا (الياء) فخُص بها الجر؛ لأنها من جنس الكسرة، وأمَّا الألف فجعلت في التثنية لأربعة أوجه: أحدها: أنَّ الجمع خص بالواو والياء لمعنى تقتضيه، فلم يبق للألف غير التثنية. والثاني: أنَّ الألف أخف من أختيها، والتثنية أكثر من الجمع لدخولها في كلِّ اسم، وجَعلُ الأخفّ للأكثر هو الأصل. والثالث :أنَّ الألف أسبق من أختيها في المخرج، والتثنية أسبق من

(١) انظر: التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، ص: ٦٥

(٢) انظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص: ٣٦٤

الجمع، فجُعل الأسبق للأسبق. والرابع :أنَّ الألف جُعلت ضميرا لاثنين في نحو: (قاما)، فكذلك تكون في الأسماء."[١] إذن جُعلت الواو علامة للرفع في الجمع؛ مراعاة لكون الحركة التي قبلها الضمة، والضمة من جنس الواو، فجيء بحرف من جنس الحركة التي قبله. وهذا أسهل في النطق من الإتيان بحرف مخالف للحركة التي قبله؛ لما في ذلك من صعوبة في النطق، وثقل على اللسان العربي. أمَّا الألف فخُصت بالمثنى – من وجهة نظري– لثلاثة أمور: الأول: لخفة الألف عن الواو والياء، والتثنية أكثر من الجمع لدخولها في كل اسم، وجعلُ الأخف للأكثر هو الأصل. يقول الخشاب: " التثنية أول الجمع، فهي أسبق، والرفع ألزم أحوال الكلمة لها وأهمها، فأعطيت التثنية في الرفع الألف لكونها أخف."[٢]. الثاني: أنَّ الألف ما هي إلا حركة طويلة ، وفيه استطالة، وهذه الاستطالة تناسب القيام بوظيفة الرفع. الثالث: مراعاة لحركة الفتحة التي قبل الألف، فالألف من جنسها الفتحة، ولا يكون قبل الألف إلا مفتوحًا. قال العكبري: " إنَّ الواو تناسب الضمة، والفتحة تناسب الألف، فجُعل مع كل واحد ما يناسبه."[٣] وهذا يتوافق مع القوانين الصوتية، التي تراعي الخفة، والتخلص من الثقل، فمما لا شك فيه أنَّ الانتقال من ضم (حركة قصيرة) إلى واو (حركة طويلة) – على حد تعبير ابن جني بأنَّ الحركة أبعاض الحروف – أسهل من الانتقال من ضم إلى ألف

أو ياء، كذلك الانتقال من فتح إلى ألف، أسهل في النطق من الانتقال من فتح إلى واو أو ياء؛ لأنَّ العربية لا تستسيغ الانتقال من الثقيل إلى الأثقل. فمثلا نجد أنها لا تستسيغ الانتقال من الكسر إلى الضم في الحركات اللازمة للبناء الثابت

(١) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٩٩/١-١٠٠

(٢) انظر: المرتجل في شرح الجمل، للخشاب، ص: ٦٢

(٣) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٩٩/١-١٠٠

لما فيه من الثقل، وهذا الثقل– كما يشير ابن جني – ليس مرده الحروف، وإنما استثقال مرده هو الانتقال من ثقيل إلى ما هو أثقل."[١]

رابعًا : كسر نون التوكيد الثقيلة عند إسنادها إلى الأفعال المنتهية بألف الاثنين:

إذ إنَّ الأصل فيها أن تكون مفتوحة، بيد أنها كُسرت عند اتصالها بألف الاثنين، لتتحول النون المشددة من الفتح إلى الكسر؛ مراعاة لضرورة صوتية، تتمثل في كراهة توالي الأمثال من الفتحات، كالتالي: الأصل: (تذهبان +نْ+نَ)، حُذفت النون الأولى لكراهة اللغة توالي ثلاث نونات، فصارت: (تذهبانْ+نَ) ، ثم تحولت الفتحة إلى كسرة، فصارت (تذهبانْ+نِ) بالمخالفة الصوتية، لحركة الألف، التي تُعدُّ فتحة طويلة، لسببين: أحدهما: التخلص من تتابع ثلاث حركات من جنس واحد في كلمة واحدة، تبعا لمبدأ المخالفة الصوتية. الثاني: وهو ما ذهب إليه المبرد ، من أنَّه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، الألف، واعتبار النون المشددة كنون الاثنين؛ لأن النون الأولى الساكنة حاجز غير حصين؛ لسكونها، ومن ثم لا اعتبار لها، حيث قال: " اعلم أنك إذا أمرت الاثنين، وأردت النون الثقيلة، قلت: اضربانِّ زيدًا، وتكسر النون؛ لأنها بعد ألف، فهي كنون الاثنين، والنون الساكنة المدغمة فيها ليس بحاجز حصين لسكونها."[٢] وعلَّل العكبري –كسر هذه النون المشددة– بقوله: "النون الثقيلة تُفتح إلا أنْ تقع قبلها ألف، نحو: تضربانِّ، واضربنانِّ وإنما حُرِّكت لئلا يجتمع ساكنان، وفتحت طلبا للتخفيف، خصوصًا مع المثلين. وإنما كسرت بعد الألف تشبيهًا بنون (تضربانِ)، وهو الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين."[٣] والعكبري –هنا – يرى أنَّ الحرف المدغم يعامل كحرف واحد متحرك في اللفظ ، حيث

(١) انظر: في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، ص: ٨٥، سر صناعة الإعراب ١٨/١

(٢) انظر: المقتضب ٣/ ٢٣

(٣) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٦٩/٢–٧٠

قال: " وأما وقوع المدغم بعدها، نحو: دابَّة، وأصيّم، وتُمودّ الثوبُ، فسبب ذلك أنَّ المدغم حرف واحد متحرك في اللفظ، وإن كان في التقدير حرفين، ولذلك حسن فيه، ولم يحسن في غير المدغم."[١] وجدير بالذكر أنَّ اللغويين أجازوا اجتماع الساكنين في العربية – على أية صورة في الكلام المفرد أو المركب – في موضعين: ١- في حالة الوقف. ٢- أن يكون الساكن الأول حرف مدٍّ ولين، والثاني مدغمًا في مثله في كلمة واحدة، مثل: شابَّه، ودابَّه."[٢] وقد سوغَّ ابن يعيش الحالة الثانية بقوله: "وإنما ساغ الجمع بين ساكنين عند وجود الشرطين، وذلك من قبل أنَّ المد الذي في حروف المد يقوم مقام الحركة والساكن إذا كان مدغمًا يجري مجرى المتحرك؛ لأن اللسان يرتفع بهما دفعة واحدة؛ فلذلك لا يجوز اجتماع الساكنين إلا إذا كانا على الشرط المذكور."[٣] وعليه يميل الباحث إلى أنَّ سبب الكسر في هذه النون، يرجع إلى حدوث نوع من المخالفة بين الحركات المتتالية. يقول الدكتور فوزي الشايب: " من صور المخالفة بين الحركات، تحريك نون التوكيد الثقيلة بالكسر بعد الفتحة الطويلة . وذلك في مثل: لتذهبانِّ، بينما تكون محركة بالفتح بعد الضمة والكسرة في مثل: لتضربُنَّ، ولتضربِنَّ."[٤] وذهب الدكتور عبد الصبور شاهين إلى أنَّ قبول هذا المقطع الطويل المديد (ص ح ح ص) في هذه الحالة استثنائي، ومُسبَّبٌ بخشية الاختلاط بصيغة تأكيد المفرد، حيث قال: "الحالة الثانية: حالة تأكيد الفعل المسند إلى ضمير التثنية الحركي، ومعنى ذلك أنَّ نهاية الفعل لن تتصل بالنون

(١) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٦٩/٢

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٨٦/٥-٢٨٧، والخصائص ٤٩٧/٢، وهمع الهوامع ١٧٦/٦-١٧٧

(٣) انظر: شرح المفصل ٢٨٨/٥

(٤) انظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص: ٣٩١

لوجود فاصل هو حركة التثنية، وهي – كما نعلم – فتحة طويلة في مثل: ينصران– يسعيان– يرميان– يدعوان. فإذا أضيفت نون التوكيد إلى هذه الصيغ أصبحت على نحو: ينصران+نَّ ، وقد رأى الصرفيون أنَّ إجراءين قد حدثا لهذه الصيغة هما: ١– حذف نون الرفع لتوالي الأمثال؛ لأن لدينا ثلاث نونات. ٢– كسر نون التوكيد المفتوحة. ولكن من الضروري ملاحظة ما سبق أن قلناه في دراستنا عن المقطع من أنَّ صيغة (ينصرانِّ): (yan/su/raan/ni) فيها مقطع مديد من نوع (ص ح ح ص). وهو مقبول في هذه الصيغة بخاصة؛ مخافة الالتباس بتأكيد الفعل المسند إلى المفرد .....ولذلك أبقت اللغة على هذا المقطع المديد في هذه الحالة خوف الالتباس، واحتُفظ للفعل بكسر آخره، كما كان قبل التوكيد على إرادة المخالفة، حتى لا تتوالى ثلاث فتحات في نهاية كلمة واحدة."[١]

خامسًا : فتح الكاف وكسر اللام والباء حال كونهن حروف جرٍّ لظاهر:

وتعليل ذلك مرتبط بالخفة اللفظية، والبعد عن الثقل، والتخلص من البدء بساكن. وهذا كله أثر من آثار مراعاة الضرورة الصوتية في تشكيل حركة هذه الحروف. يقول العكبري: " فإن قيل: لما فُتحت (الكاف)، وكسرت (اللام والباء)؟ قيل: الأصل في الحروف الأحادية الفتح، لأنها يبتدأ بها، والابتداء بالساكن الذي هو الأصل الأول محال، فحركت، والضرورة تندفع بأخف الحركات إلا أنَّ (الباء واللام) كسرتا لما ذكرنا قبل [٢]. فأمَّا الكاف فتكون حرفًا، وتكون اسمًا فبعدت من

(١) انظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص: ١٠٠–١٠١

(٢) حيث ذكر علة ذلك في موضع سابق، قال فيه: "وإنما حُرِّكت، وأصلها السكون؛ لأنها مبتدأ. وفي كسرها وجهان: أحدهما الفرق بينها وبين لام الابتداء؛ فإنها في بعض المواضع تلتبس بها، فجعل في نفسها ما يمنع من وقوع اللبس، وأُمن اللبس في المضمر، فردَّت إلى الأصل، وكسرت مع الياء إتباعا. وإنما أُمن اللبس مع المضمر؛ لأن الضمير =

اللام والباء فرُدَّت إلى الأصل. وقيل إنَّ الكاف من أعلى الحلق، ففيها نوع من الاستعلاء، فكسرها مستثقل. وقيل: هي قريبة من مخرج الياء، فيثقل كسرها كما يثقل كسر الياء."[١] وجنح ابن يعيش إلى أنَّ سبب كسر الباء هي: "حملا لها على لام الجر لاجتماعها في عمل الجر، ولزوم كل واحد منهما الحرفية بخلاف ما يكون حرفًا واسمًا، وكونهما من حروف الذَّلاقة."[٢] وكذلك ذكر أنَّ سبب كسر اللام هي :"للفرق بينها وبين لام الابتداء، ألا تراك تقول: إنَّ هذا لَزيدٌ. إذا أردت أنه هو، وإنَّ هذا لِزيد. إذا أردت أنه يملكه."[٣]

سادسًا : سكون لام الأمر إذا سبقت بواو أو فاء:

إذ إنَّ الأصل في حركة لام الأمر الكسر؛ لأنها من عوامل الأفعال الجازمة، والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء؛ فلذلك حملت على الكسر على حروف الجر، نحو: اللام والباء، في مثل: لِزيد، وبِزيد. [٤] فإذا تقدمها واو العطف أو ثُم، جاز فيها الإسكان والكسر.[٥] وتسكين اللام بعد الفاء والواو أكثر

=

الواقع بعد لام الابتداء منفصل، وبعد لام الجر متصل، واللفظان مختلفان. والوجه الثاني: أنَّ اللام تعمل الجر، فجُعلت حركتها من نفس عملها، ومع المضمر لا عمل لها في اللفظ، فخرجت عن الأصل. ولأنَّ الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها. "انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٣٦٠/١

(١) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٣٦٢/١

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٧٤/٤

(٣) انظر: شرح المفصل ٤٨٠/٤

(٤) انظر: الكتاب ١٥١/٤-١٥٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦٤/٤، ٢٩١/٤-٢٩٢، وهمع الهوامع ٣٠٧/٤- ٣٠٨

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٨٥/١

من تحريكها.[١] والعلة من تسكين اللام بعد الواو والفاء وثم هو غرض التخفيف، لئلا تتوالي الحركات، كتسكين الخاء من (فَخْذ)، والباء من (كَبْد).[٢] إذن علة التسكين في اللام – هنا– هو فرار اللغة من تتابع المقطع القصير المفتوح إلى المقطع المتوسط، الذي يعدُّ من أخف المقاطع الصوتية جهدا ،لسلاسة التصويت فيه. كما في قولنا: لِيَقُم:(ص ح +ص ح+ ص ح ص)، ثم تحول بعد دخول الواو إلى: وَلْيَقُم: (ص ح ص+ص ح+ ص ح ص) .وذهب الدكتور فخر الدين قباوة إلى أنَّ هناك حاجة لصيغة الطلب بـ(اللام) – لما تحتاجه من شدة – إلى المقطع المتوسط ،حيث قال: "وأوضح من هذا ما تراه في قولك " فَلْيَعْلَمْ"، حين سكَّن لام الأمر. وهو مع ما قبله مما ذكرنا، كثير جدا في الكلام. وإنما جاز هذا في لام الأمر، دون غيرها من اللامات، لما يستفيده الطلب من شدَّة في نبر المقطع المتوسط."[٣]

سابعًا : حالتا بناء الفعل المضارع على السكون إذا اتصل بنون النسوة، وعلى الفتح إذا اتصل بنون التوكيد.

يبنى الفعل المضارع على السكون حال اتصاله بنون النسوة، لضرورة صوتية، تتمثل في كراهة اللغة تتابع ثلاث حركات مفتوحة قصيرة، حيث تتخلص من إحدى هذه المقاطع القصيرة المفتوحة بتحويله إلى مقطع متوسط. فمثلا: (يُرْضِعْنَ) (ص ح ص+ ص ح ص+ ص ح) تم فيها اختزال المقطعين القصيرين إلى مقطع واحد متوسط مغلق. وهذا – بلا شك– أسهل في النطق من نطقها على هذا الصورة (يُرْضِعَنَ) أي: (ص ح ص+ص ح+ ص ح+ ص ح).

(١) انظر: المقتضب ١٣١/٢، وقد فتح قوم من سليم هذه اللام بعد الواو والفاء طلبًا للخفة. انظر: معاني القرآن للفراء ٢٨٥/١، وهمع الهوامع ٣٠٧/٤

(٢) انظر: الكتاب ١٥١/٤، وعلل البناء والإعراب للعكبري ٤٩/٢

(٣) انظر: الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص: ٧٣-٧٤

وسبب بنائه على الفتح – عند اتصاله بنون التوكيد – لضرورة صوتية، تتمثل في خفة الفتحة عن بقية أخواتها من الحركات ،إضافة إلى تماثل الفتحة مع الفتحة الموجودة على نون التوكيد المشددة، كما أنه لو سكن آخره؛ لأدى ذلك إلى التقاء الساكنين، وهو مكروه في اللغة، لما فيه من الثقل النطقي. يقول الدكتور أحمد عفيفي: "مثل: هل تضربنَّ زيدًا ؟، وعلة البناء على الفتح – هنا– هو خفة الفتحة على آخر الفعل، كما أنَّ الأفعال لا يسكن آخرها لعلتين: العلة الأولى: أنَّ النون الخفيفة ساكنة ، والثقيلة عبارة عن نونين، الأولى منها ساكنة، فو أسكنت ما قبلهما لجمعت بين ساكنين، وتم ذلك مع نون التوكيد الخفيفة للسبب نفسه. العلة الثانية: أنها حُرِّكت بالفتح؛ لتكون مع النون كالشيء الذي يُضمُّ إليه غيره، فيجعلان شيئا واحدًا، نحو: بيتَ بيتَ، وخمسة عشرة، وقد حدث اختلاف في شكل آخر الفعل عند إسناده إلى نون النسوة، فبني على السكون ليختلف شكل آخر الفعل بناءً ومعنىً باتصاله بنون النسوة، وكذلك يعتدل اللفظ بسكون يعقبه حركة، كما في: المؤمنات يَسْجُدْنَ لله"[١] وذهب ابن يعيش إلى أنَّ بناءه على السكون راجع إلى تشبيهه بالماضي، حال اتصاله بتاء الفاعل، حيث قال: "....إلا أنها إذا اتصلت بفعل مضارع أعادته مبنيا على حاله الأول من البناء على السكون، وإن كانت العلة الموجبة للإعراب، وهي المضارعة قائمة موجودة، حملا له على الفعل الماضي من نحو: جلستُ، وضربتُ. فلما أسكن ما قبل الضمير، وهو لام الفعل، كذلك أسكن في المضارع تشبيهًا به؛ لأنه فعلٌ كما أنه فعل، وآخره متحرك كما أنَّ آخر " فَعَلَ" متحرك."[٢]

(١) انظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص: ٢٧٠-٢٧١

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢١٥

ثامنًا : عدم تعاقب التنوين و(أل) التعريف :

حيث لا يمكن أن تجتمع في كلمة واحدة الألف واللام، والتنوين، وذلك للتعذر الصوتي، والذي يعدُّ صورة من صور الثقل اللفظي في النطق. يقول العكبري: "وإنما لم تجتمع التنوين مع الألف واللام لوجهين: أحدهما: أنَّ الاسم ثقُل بالألف واللام فلم يحتمل زيادة أخرى. والثاني: أنَّ الألف يُعرِّف الاسم، فيصير متناولا لشيء بعينه، فيثقل بذلك، بخلاف النكرة فإنها أخف الأسماء." (١) إذا اجتماع الألف واللام على الاسم مع التنوين فيه ثقل في النطق، مما ينفر منه اللسان العربي، ولذلك لابد من حذف أحدهما من الكلمة. كما يقول الزجاج: "اعلم أنه لا يجوز اجتماع الألف واللام والتنوين على حال من الأحوال، نحو قولك: رجل، وفرس، وغلام، ثم تقول: الرجل والغلام والفرس فيسقط التنوين. وخطأ الجمع بينهما، والعلة في ذلك عند البصريين أنَّ التنوين دخل في الأسماء فرقًا بين المنصرف منهما الممكن، وبين الممتنع من الانصراف يثقله مضارعًا للفعل، فإذا الألف واللام عليه مكنته فردته إلى الأصل، فانصرف كله، فاستغنى عن دلالة التنوين؛ لأنه لا معنى للجمع بين دليلين على معنى واحد لا فضل لأحدهما على الآخر. وعلة امتناع الجمع بين التنوين والألف واللام عند الفراء والكسائي وأصحابهما هي أنَّ التنوين لازَمَ الأسماء فرقًا بينها وبين الأفعال؛ لأن من الأسماء ما جاء بوزن الأفعال، نحو جعفر؛ لأنه بوزن فعلل، ونحو: جبل، وجمل، لأنه بوزن (خرج)، و(ذهب)، وكذلك ما أشبهه، فجعل التنوين فرقًا بين الأسماء والأفعال، وأُلزم الأسماء؛ لأنها أخف من الأفعال، والألف واللام لا تدخل على الأفعال؛ لأنه لا تعتورها المعاني التي من أجلها تدخل الألف واللام على

(١) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٧٧/١

الأسماء التي قدمنا شرحها، فلما دخلت الألف واللام على الأسماء فارقت شبه الأفعال فاستغني عن التنوين دلالته فأسقط."[١]

تاسعًا : جزم المضارع المعتل الآخر بحذف حرف العلة:

حيث يجزم بحذف حرف العلة الذي في آخره، كما في قولنا: يرمي، يدعو، ويخشى، نقول عند الجزم: لم: يرمِ، ويدعُ، ويخشَ. وهذه المسألة محل خلاف بين القدماء والمحدثين، فجلُّ القدماء يرون أنَّ المضارع – في هذه الحالة – مجزوم بحذف حرف العلة، كما يقول ابن السراج: " فإن دخل الجزم اختلفا في الوصل والوقف، فقلت لم يغزُ، ولم يرمِ، فَحُذفت الواو والياء، وكذلك في الوصل تقول :لم يغزُ عمرًا، ولم يرمِ بكرًا، وإنما حُذفت الياء والواو في الجزم إذا لم تصادف الجازم حركة يحذفها، فحذفت الياء والواو؛ لأنَّ الحركة منهما؛ وليكون للجزم دليل."[٢] وذهب ابن عصفور إلى أنَّ سبب هذا الحذف يعود إلى إحداث تباين بين حالة الرفع والجزم للفعل المعتل الآخر، حيث قال: "ويكون في موضع الجزم محذوف الآخر، لم يرمِ، ولم يغزُ، وإنما حذفت الواو والياء في الجزم، لئلا يكون لفظ المرفوع كلفظ المجزوم لو أبقيت الواو والياء، وأيضًا فإنَّ الياء والواو لما عاقبتا الضمة فلم تظهر معهما أجريتا مجرى الضمة، فحذفتا للجزم كما تحذف الضمة."[٣] ولاشك – هنا– أنَّ حذف حرف العلة في الجزم أسهل من نطقه ساكنًا، لما في نطقه ساكنًا من ثقل في النطق، ومن ثم تم حذفه لغرض التخفيف في النطق، كما أنَّ هذا الحذف يحول المقطع الطويل المفتوح في نهاية

(١) انظر: كتاب اللامات للزجاج، ص: ٥٠–٥١، ومغني اللبيب لابن هشام ٥٠٣/٦

(٢) انظر: الأصول في النحو ١٦٤/٢، وشرح الكافية لابن مالك ٨٦/١، شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، ص: ٥٨، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٧٣/١، شرح المفصل ٢٩٤/٤، وهمع الهوامع ١٧٨/١

(٣) انظر: الممتع في التصريف لابن عصفور ،ص: ٣٤٢

الفعل (ص ح ح) – وهو مقطع مكروه في العربية – إلى مقطع قصير مفتوح (ص ح)، كالتالي: لم يرمي< لم يرمِ. أما المحدثون فقد خالفوا القدماء في تفسيرهم لهذا الحذف، فهم يرون أنَّ الذي حدث هو تقصير الحركة الطويلة التي في نهاية الفعل.كما يلي: لم يرمي < لم يرمِ (Lam/yar/mi) > (Lam/yar/mii). إذا ما حدث هو تقصير للحركة الطويلة (mii) إلى (mi).يقول الدكتور القرالة: وعند دخول عامل الجزم فإن علامة الجزم في هذه الأفعال هي حذف الحركة، وهو – هنا – حذف جزئي، حيث تقصر الحركة الطويلة: يمشي < يمشِ، ويغزو <يغزُ. ويلاحظ أنَّ الحركة الطويلة التي قصرت لا تمثل دلالة فونيمية أو مورفيمية، وهذا يسهل عملية الحذف الجزئي، وبقاء قسمها الآخر ضروري؛ لإتمام المقطع، فلو حذفت الحركة حذفًا لوقع محذور في بناء الكلمة، وهو تشكل المقطع الأخير من صامت منفرد، وهو مرفوض في بناء المقاطع العربية. (١) والدليل على تقصير الحركة الطويلة – كما ذهب الدكتور عبد القادر عبد الجليل – هو بقاء نصف هذه الحركة الطويلة على الصامت الذي قبلها، حيث قال: إنَّ إعراب (لم يخشَ)، وما شاكلها يكون فعل مضارع مجزوم بتقصير المقطع المتوسط المفتوح (ص ح ح)، وليس بحذف حرف العلة ، ودليل صوابنا هو صائت الفتح الموجود على سطح الشين، الذي يمثل نصف الكمية الصوتية للألف. (٢) في حين أنَّ القدماء يرون أن هذه الحركة التي على الشين، في (لم يخشَ)، هي إشارة إلى إشعار الحرف المحذوف. (٣) وذكر الدكتور سعيد شواهنة: أنَّ الذي دعا القدماء إلى القول بإشارة هذه الحركة إلى الحرف المحذوف، هو وهمهم أنَّ هناك حركة قصيرة قبل الألف، فهذا متعارض

(١) انظر: الحركات في اللغة العربية، زيد القرالة، ص: ١٠٧

(٢) انظر: علم الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل، ص: ٤١٤

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٨٦/١

مـع النظـام المقطعـي للعربيـة، إذ لا يجـوز أن تتـوالى حركتـان، الأولـى قصـيرة، والثانية طويلة، كالتالي: (يرضَى) < (yar/da<aa)، وهذا فيه محذوران: الأول: أنَّ المقطع العربي لا يبدأ بمتحرك. والأخير: لا يوجد بنية مقطعية من حركة. (١) ويرى الدكتور سعيد شواهنة أنَّ تفسير المحدثين لهذا التغير – في ضوء تقصير الحركـة الطويلـة – قـد جانبـه الصـواب؛ لأنهـم أغفلـوا البنيـة العميقـة فـي بنيـة المضارع الناقص؛ لأنَّ لامه هي نصف حركة، وليست بحركة طويلة كما زعموا. ويمكن تفسير ما حدث صوتيًّا كالتالي: يَرْمِيُ تحولت إلى يرمِيْ (yar/mii) > (yar/mi–u) > (yar/mi/yu)، حيث حذفت شبه الحركة، ومُدَّ الحرف السابق. ثم بدخول عامل الجزم على الفعل، يتولد ذلك المقطع المزدوج الحركي الهابط المرفوض، (iy)، فيتم التخلص منه بحذف شبه الحركة منه (y)، كالتالي: (Lam/yar/mi) >(Lam/yar/miy) ، حيث حذفت شبه الحركة (الياء)، أما الحركة الأخيرة فهي حركة عين الفعل، وليست تقصيرًا من الحركة الطويلة.(٢) وفسرَّ الدكتور سعيد شواهنة ما حدث – هنا– بقوله: وتفسير هذا الحذف بأنَّ النسيج المقطعي عند الجزم يُسقط حركة نصف الحركة، وهي الضمة القصيرة، فتبقى نصف الحركة مفردة في مقطع مستقل، فتسقط الأخرى، لأن بضمها إلى المقطع السابق يتشكل صوت انتقالي يجمع بين الكسرة القصيرة ونصف الحركة (الياء)، وهو ما أطلق عليه المحدثون مزدوجا حركيا هابطا، وهو ما تفر منه اللغة، ومن ثم تتخلص منه عن طريق حذف شبه الحركة، التي تمثل في الأصل المقطع الأخير. (٣) كذلك الفعل (يرضى) عند جزمه ،يقول الدكتور سعيد

(١) انظر: أثر البنية المقطعية في توجيه الظاهرة النحوية، ص: ٣٤

(٢) انظر: أثر البنية المقطعية في توجيه الظاهرة النحوية، ص: ٣٣

(٣) انظر: أثر البنية المقطعية في توجيه الظاهرة النحوية، ص: ٣٤.ويقصد بالحركة المزدوجة –هنا–: تتابع حركة وشبه حركة، أو شبه حركة وحركة في مقطع واحد. فإذا =

شواهنة: الأصل فيه: يَرْضَيُ (yar/da/yu)، ثم بدخول حرف الجزم تسقط حركة نصف الحركة (الضمة القصيرة) التي على الياء، فتصبح البنية كالتالي: لم يرضَي: (Lam/yar/day) ، فيتكون مزدوج حركي هابط مكون من شبه الحركة (الياء) وحركة الفتحة التي قبلها (ay) ثم تحذف شبه الحركة لسكونها، ووقوعها

=

جاءت الحركة قبل شبه الحركة، فإن الحركة المزدوجة – هنا – هابطة (diphthong (Decrescendo)، وإذا حدث العكس، أي: جاءت شبه الحركة قبل الحركة فإنَّ الحركة المزدوجة – هنا– صاعدة. انظر في تفصيل ذلك: دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، يحيى عبابنة، ص: ١٧٧–١٧٨، والمزدوجات الحركية الهابطة كما حددها المحدثون ،هي :(ay–iy –uy–aw–iw–uw) ، وقد التزمت العربية بالتضحية بشبه الحركة، والإبقاء على الحركة. انظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص: ٤١٠، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، ص: ١٧٧–١٧٨، وعرَّف الدكتور سمير استيتية الحركة المركبة المزدوجة (diphthong) (بأنها:" وحدة صائتية واحدة، مركبة من حركتين متتابعتين في مقطع واحد؛ لتؤديا وظيفة فونولوجية واحدة. ويتم إنتاج الحركة المركبة هذه بأن يبدأ اللسان ينطق حركة مفردة، ثم ينزلق إلى حركة أخرى، فيشم بذلك حركة بحركة، أو يدمج حركتين لتكونا وحدة واحدة مركبة، وتسمى الحركة المركبة أيضًا بالحركة المزدوجة ".انظر: الأصوات اللغوية، رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص: ٢٣٠، وجدير بالذكر أنَّ هناك من الباحثين المعاصرين من ذهب إلى أنَّ هذه الحركات المركبة المزدوجة الهابطة ما هي إلا نوع من التتابعات الصوتية الهابطة، المتمثلة في (ay–iy –uy–aw–iw–uw)، ومن ثم لا يمكن إطلاق مصطلح الحركة المزدوجة عليها. لأن الحركة المزدوجة لا يلحظ فيها انفصال نطقي بين الحركة وشبه الحركة، وإنما نلحظ امتدادا نطقيا متكاملا ذا وقفة نبرية واحدة، وهذا ما لا يتحقق في كلمات مثل: بيت، وثوب، وسيَّان.. التي ذهب بعضهم إلى أنَّ هذه الكلمات بها حركات مزدوجة هابطة. انظر: التتابعات الصوتية الهابطة وسلوكها في أبنية العربية، دراسة نطقية فيزيائية، ص: ٨٨، ١٠١

في نهاية المقطع، فصارت: (Lam/yar/da).[١] ويفسر هذا الحذف بأنَّ النسيج المقطعي عند الجزم يسقط حركة نصف الحركة، وهي الضمة القصيرة، فتبقى نصف الحركة منفردة في مقطع مستقل، فتسقط الأخرى؛ لأن بضمها إلى المقطع السابق عليها يتشكل صوت انتقالي من الفتحة القصيرة، ونصف الحركة (الياء)، وهو ما أطلق عليه المحدثون مزدوجًا حركيًّا هابطًا، فأسقطت هي وحركتها، كالتالي: (Lam/yar/da/yx) وعليه فلا ضير إن قلنا إنَّ علامة الجزم –هنا– هو حذف المقطع الأخير.[٢] والتضحية بشبه الحركة سلوك تميل إليه العربية، لتحقيق الاقتصاد اللغوي، يقول الدكتور فوزي الشايب: "فإنَّ المنهج العام للمخالفة بين عنصري المزدوج، يكون بالتضحية بشبه الحركة دائمًا. وسلوك العربية في التضحية بشبه الحركة، يرجع إلى قانون الاقتصاد في الجهد؛ ذلك أنَّ أشباه الحركات يحتاج نطقها إلى جهد عضلي أكثر من الحركات، ذلك أنَّ الحركات ماهي إلا نفس طليق حر. إلى جانب ذلك فإنَّ الحركات أوضح في السمع من

(١) انظر: أثر البنية المقطعية في توجيه الظاهرة النحوية، ص: ٣٤ ، وقد فرَّق الدكتور استيتية بين نطق الحركة ونطق نصف الحركة بقوله: نصف الحركة (semi vowels) يطلق على الصوت الذي يكون الفرق بينه وبين الحركة فرقًا تقريبيا، يتمثل برفع اللسان أو خفضه، برفع اللسان عند نطق نصف الحركة، وخفضه عند نطق الحركة. إنَّ الواو والياء في المجموعتين التاليتين نصفا حركة: المجموعة الأولى: ولد – قوم – صوت .....، المجموعة الثانية: يترك – كيف – شيء– أيس..... انظر: انظر: الأصوات اللغوية، رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص:٢٢٦، وكذلك فرَّق بين الياء نصف الحركة، والياء الحركة بقوله: "فإذا أردنا أن نعرف الفرق بين الياء عندما تكون حركة، والياء عندما تكون شبه حركة، فعلينا أن نتأمل وضع اللسان عند إنتاجهما، فاللسان عند نطق الياء نصف الحركة يرتفع أكثر من ارتفاعه عند نطق الياء عندما تكون حركة ". انظر: الأصوات اللغوية، رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص:٢٢٨

(٢) انظر: أثر البنية المقطعية في توجيه الظاهرة النحوية، ص: ٣٤

أشباه الحركات."[١] ويميل الباحث إلى تبني هذا الرأي الذي ذهب إليه الدكتور سعيد شواهنة، لسببين: الأول أنَّ هذا التفسير له ما يعضده من الدرس الصوتي الحديث، وفق ما مر في التحليل الصوتي لهذا الحذف. الثاني: أنه متوافق مع ما قاله القدماء من حذف للحرف الأخير، وإن اختلفت الطريقة، فهما يلتقيان في النهاية على حذف الحرف الأخير.

عاشرًا : عدم اقتران نون التوكيد الخفيفة بالفعل المسند إلى ألف الإثنين أو نون النسوة:

فلا يقال: اضربانْ، أو اضربنانْ؛ لأن هذا سيؤدي إلى اجتماع ساكنين ، وهذا يولد ثقلا تنفر منه اللغة في النطق. ولذلك كرهت العربية هذا التركيب. ويُفسَّر هذا النفور في ظل البنية المقطعية، بأنَّ هذا التركيب سيتولد عنه مقطع طويل مغلق بصامت (ص ح ح ص)، وهو مقطع غير مرغوب فيه في العربية. ولذلك استبدلت العربية هذه النون المخففة، بالنون المشددة، نحو: اضربانِّ، واضربنانِّ؛ وهذا هو الباب الوحيد الذي تسمح فيه العربية بوجود هذا المقطع الطويل. أما في غير هذا الباب فالمشهور من أمر العربية أنها ترفضه. [٢] قال سيبويه: " ولم تكن الخفيفة ههنا؛ لأنها ساكنة ليست مدغمة، فلا تثبت مع

(١) انظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص: ٤٠٩، وجدير بالذكر أنَّ تفسير الدكتور فوزي الشايب لجزم المضارع الناقص ، هو نفسه تفسير الدكتور سعيد شواهنة ، حيث قال: " ولكنَّ إسقاط الحركة من لام الفعل ينشأ عنه تكون مزدوج مرفوض، وهو (iX)، وهو مزدوج لا تقبله العربية مطلقًا، لأنه من تتابع الأمثال كما قدمنا. والذي يحدث – هنا– أنَّ العربية تخالف بين عنصري المزدوج عن طريق التخلص من شبه الحركة، وتعوض عنه بمد حركة العين." انظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص: ٤١٠

(٢) انظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص: ١٢٧

الألف."[١] وغلَّط سيبويه من أجاز دخول هذه النون الساكنة عل الفعل المتصل بألف الاثنين أو نون النسوة، قياسًا على الثقيلة، حيث قال: "وأما يونس وناس من النحويين، فيقولون: اضربانْ زيدًا، واضربنانْ زيدًا. وهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها، لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم."[٢] وعلل العكبري عدم جواز هذا الإسناد بقوله: " لا تدخل النون الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة.، وقال يونس والكوفيون يجوز. وحجة الأولين: من وجهين أحدهما أنَّ السماع لا يشهد به، والقياس على الثقيلة متعذر؛ لأنَّ كلاً منهما أصل يفيد غير ما يفيد الآخر، ولابد في الأصل المقيس عليه من اتحاد العلة فيهما وتماثل الحكمين. والثاني: أنه يلزم من ذلك الجمع بين ساكنين ، والثاني: غير مدغم، وذلك لا يجوز، ولا يجوز تحريك الثاني؛ لأنه يخرج النون عن حكمها وهو السكون، فلذلك لم تحرك هذه النون لساكن بعدها. واحتج الآخرون بأنها نون توكيد فلحقت ما تلحقه الثقيلة، واعترضوا على ما ذكرنا من وجهين: أحدهما: أنَّ الألف فيها مدٌّ يشبه الحركة فيجوز وقوع الساكن بعدها. والثاني: أنَّ الجمع بين ساكنين قد ورد، كقولك: "التقتْ حلقتا البطانِ" وغير ذلك. والجواب على ذلك: أنَّا قد بينا الفرق بين الخفيفة والثقيلة. وأما مدة الألف فلا تجري مجرى الحركة لاستحالة تحرك الألف، ولأنها لو كانت كالحركة لجاز أن يليها كل ساكن، وليس كذلك .....وأما حلقتا البطان فشاذ لا يقاس عليه."[٣] وأرجع الدكتور عبد الصبور شاهين عدم جواز هذا الإسناد إلى تكون مقطع مديد غير مرغوب فيه، حيث قال: " والسرُّ في ذلك أنَّ هاتين الحالتين ينشأ فيهما المقطع المديد

(١) انظر: الكتاب ٥١٩/٣

(٢) انظر: الكتاب ٥٢٧/٣

(٣) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٦٨/٢-٦٩

المغلق بصامت واحد (ص ح ح ص) وصلا ووقفًا (اقعدانْ)، و(اقعدنانْ)، ولا يمكن فيهما اختصاره، كما سبق في الأمر من الفعل الأجوف."[١]

حادي عشر : بناء ضمائر الغائب على الكسر بدلا من الضم بعد كسرة أو ياء:

إذ إنَّ الأصل فيها البناء الضم؛ إلا أنها عَدلت عن الضم إلى الكسر؛ بسبب الكسرة التي قبلها أو الياء، للتخلص من الثقل الذي يتولد من تتابع الضمة بعد الكسرة .(بِهُ< بِهِ)، وذلك عن طريق المماثلة بين حركة الجر وهاء الضمير. يقول الدكتور فوزي الشايب: " وإذا كانت المماثلة –ههنا– بسبب ثقل تتابع حركة الجر والضمير بعده، فإنَّ القياس قد عمَّم ذلك على ضمائر الغائب كلها: المفرد والمثنى والجمع، المذكر والمؤنث على حد سواء. وذلك كلما سُبق الضمير بكسرة أو ياء."[٢] يقول بروكلمان: وتتحول الضمة القصيرة الخالصة " u" في ضمير النصب والجر الغائب المفرد والمذكر "hu" والجمع المذكر "hum"، والمؤنث "hunna"، والمثنى "huma" إلى كسرة قصيرة خالصة "i" أو الصوت المركب "ay". مثل:

(riglihu) تحولت إلى< (riglihi)، و (alayhunna) تحولت إلى<(alayhinna). [٣]

(١) انظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص: ١٠٣

(٢) انظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص: ٢٤١

(٣) انظر: فقه اللغات السامية، بروكلمان، ص: ٦٤

نتائج البحث

١- الضرورة الصوتية ظاهرة صوتية أصيلة في الدرس النحوي، وقد رُوعيت من قبل النحاة الأوائل عند التقعيد النحوي، بناء على ما استقرءوه من كلام العرب، وظهر أثرها في بعض التراكيب النحوية ، ومنها: العدول عن الأصل في بعض المواضع اضطراريا؛ وجنوح بعض التراكيب إلى اتجاه بعينه دون غيره؛ لتحقيق الخفة في النطق، والبعد عن كل ما هو ثقيل على اللسان العربي

٢- يمكن تفسير العدول عن الأصل في كثير من الأبواب النحوية، في ضوء الضرورة الصوتية، المتمثلة في التخلص من كل ما هو ثقيل، والميل إلى كل ما هو خفيف.

٣- من نتائج البحث أنه توصل إلى وضع تعريف دقيق للضرورة الصوتية، ووسمها بأنها: "سبب صوتي اضطراري؛ يجنح ببعض التراكيب النحوية- على مستوى التركيب أو المفردة -، أو ببعض الأبنية الصرفية ،إلى العدول عن الأصل ،أو الاتجاه في مسار بعينه؛ تخلصًا من ثقل، أو تعذر في نطقها، باستخدام وسائل عديدة، وذلك لتحقيق غرض السهولة في الأداء، والخفة في النطق".

٤- مصطلح الضرورة الصوتية أشار إليه القدماء في مصنفاتهم، وإن لم يفردوا له بابًا مستقلا. كذلك تحدث عنه المحدثون في ثنايا مؤلفاتهم، ومن ثم فهذا المصطلح لم يأت محاكيا لمصطلح الضرورة الشعرية، بل هو مصطلح قائم بذاته في التراث النحوي.

٥- ثمة فرق بين العلة النحوية والضرورة الصوتية. فالضرورة الصوتية فارقت العلة الصوتية في أمور، منها :

أ- الضرورة الصوتية قائمة على السبب الصوتي الاضطراري- في غالب الأحيان ؛ ولذلك فهي أكثر دقة في التعبير عن هذه الحالة الصوتية

الاضطرارية في بعض الأبواب النحوية، من العلة الصوتية التي ترتبط بالتعليل الصوتي لموضع الضرورة.

ب- العلة الصوتية هي محاولة لإيجاد تفسير صوتي لموضع الضرورة، ولذا فهي مرحلة تفسيرية تابعة لوجود الضرورة الصوتية.

ج- ثمة مواضع في القواعد النحوية، روعيت فيها الضرورة الصوتية، وذلك بالتخلص من الثقل الموجود فيها، ولم تدخلها العلة الصوتية، مثل: مراعاة تتابع المقاطع القصيرة المفتوحة، مراعاة الحركة المزدوجة الهابطة، مراعاة التعادل اللغوي، والتوازي الصوتي..... وغيرها. مما يعني أنَّ العلة الصوتية لم تستوف كل الحالات، التي روعي فيها التخلص من الثقل النطقي.

٦- الضرورة الصوتية وإن كانت قد التقت مع العلة الصوتية في بعض الأمور؛ إلا أنها قد فارقتها في أمور أخرى، مما يعني أنَّ استعمالهما بمعنىً واحد هو نوع من التجني على هذا المصطلح التراثي، وإهدار لحقه في الظهور في حقل المصطلحات النحوية.ولذا توصي الدراسة بإدراج مصطلح الضرورة الصوتية ، ضمن قاموس المصطلحات النحوية .

٧- اختلفت تفسيرات المحدثين لبعض القواعد النحوية – التي رُوعيت فيها الضرورة الصوتية – عن تفسيرات القدماء، وذلك بسبب تطبيق بعض معطيات الدرس الصوتي الحديث في تحليل هذه االأنماط النحوية. ومثال ذلك: حذف عين الفعل المضارع الأجوف عند الجزم.

٨- ظهور مواضع جديدة للثقل اللفظي في بعض المواضع النحوية، غير المواضع المتعارف عليها- كالتقاء الساكنين- ، ومنها :

أ- وجود المقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح ح ص).

ب- وجود الحركة المزدوجة الهابطة، مثل: (ay).

ت- تتابع المقاطع القصيرة المفتوحة (ص ح+ ص ح+ ص ح).

٩- من آثار مراعاة الضرورة الصوتية في التراكيب النحوية:

أ- التخلص من التقاء الساكنين.

ب- التخلص من تتابع المقاطع القصيرة المفتوحة، بحذف أحدها، أو تحويل بعضهما إلى مقطع متوسط.

ث- تقصير المقطع الطويل المغلق بصامت، بتحويله إلى مقطع متوسط.

ج- حذف الحركة المزدوجة الهابطة (شبه الحركة).

١٠- ثمة فرق جليٌ بين مصطلح الضرورة الصوتية والضرورة الشعرية، يتمثل في عدة أمور، منها: الغرض، والمجال، وإن اتفقا في عنصر الاضطرار.

١١- يُعدُّ الإعراب التقديري أنموذجًا واضحًا لمراعاة الضرورة الصوتية، إذ لجأ إليه العربي الأول، تجنبًا للثقل أو التعذر في بعض الأحيان.

١٢- الفعل المضارع الناقص يجزم بحذف حرف العلة، وليس بتقصير الحركة الطويلة، وهذا ما أُثبت داخل البحث.

المصادر والمراجع

١- أثر البنية المقطعية في توجيه الظاهرة النحوية، سعيد إسماعيل شواهنة، بحث منشور بمجلة أمارا باك، مجلة علمية تصدر عن الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الرابع، العدد التاسع، ٢٠١٣م

٢- أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية دراسة لغوية، عبد الله الكناعنه، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك، ١٩٩٥م.

٣- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء، تأليف الدكتور عبد الصبور شاهين، الناشر مكتبة الخانجي ،القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

٤- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، دكتور فوزي حسن الشايب، عالم الكتب الحديثة، إربد، الأردن، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٥- الأشباه والنظائر، للسيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت ،ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م

٦- الأصوات اللغوية، رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، سمير شريف استيتية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٣م.

٧- الأصوات اللغوية د/ إبراهيم أنيس، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، بدون تاريخ.

٨- أصول النحو العربي، محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٧م

٩- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

١٠- الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، ط١، ٢٠٠١م.

١١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،لابن هشام ،ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ،المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ،بدون تاريخ.

١٢-الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
١٣-بحوث في فقه اللغة، دكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، د.ت.
١٤-بحوث ومقالات في اللغة، دكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
١٥-التتابعات الصوتية الهابطة وسلوكها في أبنية العربية، دراسة نطقية وفيزيائية، د/ ابتسام جميل، جامعة الإسراء.
١٦- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، دكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة- ط٢، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
١٧-حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق طه عبد الرؤوف، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت
١٨-الحركات في اللغة العربية، دراسة في التشكيل الصرفي، زيد خليل القرالة، عالم الكتب الحديثة ، إربد، الأردن، ٢٠٠٤م.
١٩-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي ،تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٩م.
٢٠-الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جِنِّي، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، المكتبة العلمية ط٤، ١٩٩٩م.
٢١-دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، دكتور يحيى عبابنة، دار الشروق، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٠م.
٢٢-دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، تعريب صالح القرماوي، إصدارات الجامعة التونسية، ١٩٦٦م.
٢٣-رؤية فرنسية في النحو العربي، تأليف أندريه رومان، ترجمة علاء إسماعيل ،خلف عبد العزيز، باريس، ١٩٩٠م موقع المكتبة الشاملة (www.islamport.com).
٢٤-سر صناعة الأعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م.

٢٥-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
٢٦-شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ،ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م
٢٧-شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، شرح وتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٢٨-شرح الشافية، لنقرة كار، وبهامشه حاشية الفاضل العصام عليها، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي وشركاه.
٢٩-شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١ ،١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
٣٠- شرح المفصل للزمخشري، تأليف موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت:٦٤٣هـ)، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور أميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م
٣١-شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن، الأستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزقزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
٣٢-شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، ومعه كتاب " سبيل الهدى، بتحقيق شرح قطر الندى، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الخير، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٣٣-الصوتيات، برتيل مالمبرج، ترجمة دكتور محمد حلمي هليل، الناشر دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٤ م.

٣٤- الضرورة الشعرية في النحو العربي، محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة دار العلوم، القاهرة، د.ت
٣٥- ظاهرة الإعراب في النحو العربي، وتطبيقها في القرآن الكريم، أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م.
٣٦- ظاهرة التخفيف في النحو العربي، دكتور أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
٣٧- علم الأصوات، بريتل مالمبرج، تعريب دكتور عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، ١٩٨٧م
٣٨- فصول في علم اللغة، دي سوسير، ترجمة أحمد نعيم الكراعين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥م.
٣٩- فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٦، ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م.
٤٠- فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
٤١- في اللهجات العربية، دكتور إبراهيم أنيس – مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٣، ١٩٦٥.
٤٢- القاموس المحيط، للفيروز آبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة ،ط٨ ،١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥ م.
٤٣- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، دكتور عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، بدون تاريخ.
٤٤- كتاب اللامات، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق مازن المبارك ،دار الفكر، دمشق، سوريا، ط٢، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
٤٥- كتاب المقتضب، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط٢، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤ م.

٤٦- الكتاب لسيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر) تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٤٧- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق عبد الإله نبهان ج٢، غازي محتار طليمات ج١، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط١ ،١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
٤٨- لحن العامة والتطور اللغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٠م.
٤٩- لسان العرب: للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، اعتنى به أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي ،بيروت، لبنان ط٣، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م
٥٠- اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق: حسين محمد شرف، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.
٥١- اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق سميح أبو معلي، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، ١٩٨٨م.
٥٢- المحصول في شرح الفصول لابن إياز البغدادي، تحقيق: د شريف النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م
٥٣- المدخل إلى علم اللغة، رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ،ط٢، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م
٥٤- المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢م.
٥٥- المستوفي في النحو، علي بن مسعود الفرخان، تحقيق محمد بدري المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٨٧م.
٥٦- معاني القرآن للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ،محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، علي النجدي ناصف، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١م.

٥٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري المصري ٦٧١هـ، حققه وضبطه الدكتور عبد اللطيف الخطيب ،نشر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ،ط١ ،١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
٥٨- الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
٥٩- المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠ م.
٦٠- النشر في القراءات العشر، للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقيّ، الشهير بابن الجزري- أشرف على تصحيحه ومراجعته الأستاذ على محمد الضَبَّاع، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان.
٦١- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، حسن خميس سعيد الملخ، دار الشريف، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٠م.
٦٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد السلام هارون، عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.